الاتجاهات البحثية الحديثة
في علم الاجتماع الاقتصادي وآفاقه المستقبلية

أ.د شريف عوض(*)

ملخص:

تطور ميدان الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي تطورًا ملحوظًا في النصف الثاني من القرن العشرين، حتى وطد أقدامه وأصبح له تواجد مؤثر في بنية العلم الاجتماعي. وفي أواخر القرن العشرين، تطورت مداخله السوسيولوجية المختلفة على المستويين النظري والإمبريقي؛ نتيجة نضوج النظريات السوسيولوجية والأساليب المنهجية، ومحاولة توجهيها لدراسة الواقع الاجتماعي المتغير والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة. أما بدايات القرن الحادي وعشرين، فقد شهدت جملة من الأزمات والتحولات والتحديات والاضطرابات التي بلغت ذروتها في ظل جائحة كورونا، وهو ما دفعنا إلى البحث في مستقبل علم الاجتماع الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، حاولت الورقة استعراض الاتجاهات البحثية الحديثة والمعاصرة في علم الاجتماع الاقتصادي ومناقشتها في ضوء التطور التاريخي لميدان الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف، استهدفت الورقة الإجابة عن تساؤلين رئيسين مؤداهما: ما التطورات التي شهدتها أجندة الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي العربي والغربي؟ وهل ستزداد أهمية علم الاجتماع الاقتصادي في المستقبل؟ وللإجابة عن هذين السؤالين اعتمدت الورقة على الأسلوب التحليلي؛ بقصد تفكيك الأجندة البحثية في علم الاجتماع الاقتصادي والوقوف على اتجاهاتها المتعددة، والتعمق في موضوعاتها الحديثة وقضاياها المعاصرة.

الكلمات المفتاحية:

علم الاجتماع الاقتصادي المعاصر، الاتجاهات البحثية الحديثة، مستقبل علم الاجتماع الاقتصادي

(*) أستاذ بقسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة

Modern Research Trends in Economic Sociology and its Future Prospects

Abstract;

The field of economic sociology developed significantly in the second half of the 20th century, until it became an influential field in social sciences. In the late twentieth century, its various sociological approaches evolved at the theoretical and empirical levels as a result of the great developments of sociological theories and methodologies, and the attempt to employ them to study changing social realities and multiple social and economic problems. At the beginning of the twenty-first century, there were a number of crises, transformations, challenges and upheavals that culminated in the Corona pandemic, prompting us to explore the future of economic sociology. In this sense, the paper attempts to review and discuss modern and contemporary research trends in economic sociology in the light of the historical development of this field. To achieve this goal, the paper aims to answer two main questions: What are the developments Arab and Western economic sociology studies? Will economic sociology become more important in the future? To answer these questions, the paper adopts an analytical approach, with the aim of dismantling the research in the field of economic sociology, identifying its multiple trends, and delving into its modern themes and contemporary issues. In order to address this issue, the paper deals with the development of the perspective of studies in economic sociology, identifies the topics of contemporary Arab and western studies in economic sociology, and summarizes the new theoretical approaches and trends in contemporary economic sociology by reviewing the network theory, the organizational theory and the cultural theory. In addition, the future prospects of economic sociology in the context of a globalized economy, a market economy and a digital economy will be dealt with.

Keywords:

Contemporary Economic Sociology, Modern research trends, The Future of Economic Sociology.

أولاً – مقدمة:

تحاول الورقة استعراض ومناقشة الاتجاهات البحثية الحديثة والمعاصرة في علم الاجتماع الاقتصادي في ضوء التطور التاريخي لمنظور وميدان الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف، سعى الباحث إلى الإجابة عن تساؤلين رئيسين مؤداهما: ما التطورات التي شهدتها أجندة الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي العربي والغربي؟ وهل ستزداد أهمية علم الاجتماع الاقتصادي في المستقبل؟ وللإجابة عن هذين السؤالين اعتمدت الورقة على الأسلوب التحليلي؛ بقصد تفكيك الأجندة البحثية في علم الاجتماع الاقتصادي والوقوف على اتجاهاتها المتعددة، والتعمق في موضوعاتها الحديثة وقضاياها المعاصرة، حتى يمكننا تقديم رؤية دقيقة لمستقبل علم الاجتماع الاقتصادي ومقارباته الجديدة.

وتبدأ الورقة بمناقشة التطور التاريخي لمنظور وميدان وموضوعات الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي منذ تأسيسه في عام ١٧٩٨ من قبل وليام ستانلي جيفونز W. Stanley Jevons كنهج جديد للتحليل، يمزج ما بين علمي الاجتماع والاقتصاد، وذلك من خلال مراجعة للمنتج البحثي لعلم الاجتماع الاقتصادي في المجلات العربية والدوريات العلمية الأجنبية المتخصصة في المجال. هذا، وقد شمل التطور في علم الاجتماع الاقتصادي تغييراً في منظور الدراسة وميدانها، وكذلك شهدت الأجندة البحثية المحلية والدولية على السواء تطوراً كبيراً لاسيما مع علم الاجتماع الاقتصادي المعاصر.

ومن هذا المنطلق، تقدم الورقة تفصيلاً لنقاط محورية: "كيف ذهب علم الاجتماع الاقتصادي في مناقشة موضوعاته البحثية؟ وما التطور الذي شهدته أجندته البحثية؟ وأين ينبغي أن يذهب علم الاجتماع الاقتصادي في المستقبل؟"، وفي سبيل معالجة هذا الموضوع والإجابة عن هذه الأسئلة المتشابكة والعريضة، تم تنظيم الورقة حول إجاباتها. أولاً: تتناول الورقة تطور منظور الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي من خلال تسليط الضوء على أجندتي علم الاجتماع الاقتصادي العربية والغربية، ثانياً: الوقوف على موضوعات

الدراسة المعاصرة في أجندة علم الاجتماع الاقتصادي بشقيه العربي والغربي، والتي تفاوتت ما بين تدارس اقتصاد المعرفة والمسئولية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والنسوية والعولمة في الأجندة العربية، بينما جاءت أبرز الموضوعات في الأجندة الغربية متمركزة حول: الكفاءة السياسية والاقتصادية، اقتصاديات الهجرة، العولمة والأمن الاقتصادي، الأسواق والسلعنة. ثالثاً: أوجزت الورقة المقاربات والاتجاهات النظرية الجديدة في علم الاجتماع الاقتصادي المعاصر من خلال استعراض نظرية الشبكات والتنظيم والنظرية الثقافية وما ارتبط بها من نُهج ثقافية حديثة ومعاصرة. رابعاً: الوقوف على آفاق المستقبل لعلم الاجتماع الاقتصادي في ظل اقتصاد العولمة واقتصاد السوق والاقتصاد الرقمي من حيث: التجديد النظري والمقاربات الحديثة، علم الاجتماع الاقتصادي في مفترق طرق، علم الاجتماع الاقتصادي وتداخل التخصصات، الأزمات الاقتصادية ومستقبل علم الاجتماع الاقتصادي، علم الاجتماع الاقتصادي واقتصاد اليوم.

ثانياً – التطور التاريخي لعلم الاجتماع الاقتصادي ــ إشكالات وقضايا:

في الوقت المعاصر هناك جيل جديد من علماء الاجتماع الاقتصادي أمثال فريد بلوكFred Block ، وجيمس كولمانJames Coleman. S، وبولا إنجالند Paula England، وبول ديماجيو Paul DiMaggio، وجويل م بودولني Joel M Podolny، ولين سبيلمانLynette Spillman، وريتشارد سويدبيرج Richard Swedberg، وفيفيانا زيليزيرViviana Zelizer ، وكارلو تريجيليا Carlo Trigilia، ولوك بولتانسكيLuc Boltanski ، وجينس بيكيرJens Beckert، وأميتاي إتزيوني Amitai Etzioni استطاعوا أن يقدموا إسهامات سوسيو اقتصادية مهمة، أسهمت بشكل كبير في تطور هذا العلم (Swedberg,2006). ومن أبرز الموضوعات التي تصدى لها هؤلاء الباحثون في علم الاجتماع الاقتصادي كانت: إمكانيات ما بعد الصناعة: نقد الخطاب الاقتصادي، رأس المال الاجتماعي، المساواة في الفرص التعليمية، عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل، الثقافة والحياة الاقتصادية،

الأبعاد الثقافية للأسواق، الثقافة الاقتصادية في المجال العام، البعد الاجتماعي للنقود، الدولة والسوق في الرأسمالية الحديثة، الأسس الاجتماعية للكفاءة الاقتصادية (Swedberg,1997;173-174). وعلى هذا الأساس، أشار كاروثرز Carruthers إلى أنه إذا كان علم الاجتماع الاقتصادي في القرن العشرين رائداً في تحليل التنظيمات والعلاقات الإنسانية، فإن علم الاجتماع الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين سيتجه نحو فهم جديد للأسواق(Carruthers, 2000;486). باعتبار الأسواق – وفقًا لفهم جاك آتالي – الإمبراطورية الفائقة مترامية الأبعاد، خالقة الثراء التجاري ولأشكال الاستلاب الجديدة، وللغنى الفاحش والبؤس المدقع (آتالي، ٢٠١٣: ٩).

(أ) التطور في منظور علم الاجتماع الاقتصادي ومنهجيته:

وضع علم الاجتماع الاقتصادي مفهوم الإنسان الاقتصادي Homo Economics في الاعتبار، ذلك المفهوم الذي يُدرج ضمن "نظرية الفعل"، أو أكثر تحديدًا، مفهوم الفعل الاقتصادي. وكان "واجنر Wagner" أول من وضع أفكارًا حول هذا الموضوع (Wagner,2007). وخلال الفترة التي ازدهر بها علم الاجتماع الاقتصادي، تزايد انتشار نظريات الفعل بين علماء الاقتصاد الاجتماعي بشكل ملحوظ للغاية؛ حيث البحث في أبعاد اجتماعية وإنسانية متشعبة ومتداخلة تحمل الكثير من الجوانب العقلانية وأخرى غير عقلانية(Rogowski,2017;46). ويفترض الاقتصاد الجزئي أن الفاعل لديه مجموعة معينة ومستقرة من الأفضليات، وعليه أن يختار بين البدائل التي تزيد من الفائدة. ومن ناحية النظرية الاقتصادية، تشكل هذه الطريقة في العمل عملاً عقلانياً من الناحية الاقتصادية. وعلى النقيض من ذلك، يشمل علم الاجتماع عدة أنواع ممكنة من الفعل الاقتصادي، يمكن أن يكون الفعل الاقتصادي إما عقلانياً أو تقليدياً، ويجد هذا النهج الفردي أصوله في النفعية البريطانية المبكرة والاقتصاد السياسي (Smelser, Swedberg,2005;4).

وفي الفترة ما بين ١٩٠٨ ــ ١٩١١، طور "شومبيتر" Schumpeter نظرية المنظم كفاعل محدد، كذلك كان لأتباع "دوركايم" دور في الحركة: في أطروحته حول التغييرات الدورية في صناعة الفحم (١٩٠٤، ونشرت في ١٩٠٧، وتم تطويرها عام ١٩٣٢)، كما استخدم "فرانسوا سيمياند" Simiand نظرية الفعل بجانب نظرية "شومبيتر" حول المنظم، ونظرية "باريتو" Pareto للحماية الاقتصادية (١٩١٦)، وغيرهم (Rizza ,2006). هذا، وقد أفاد هذا المنظور علم الاجتماع الاقتصادي من فهم مجمل الظواهر الاقتصادية والفعل الاقتصادي المتمثل في الإنتاج والاستهلاك والعمل...إلخ. وخلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، قُدمت الكثير من الدراسات التي تمحورت حول هذا المنظور(Tonkiss,2006, Zafirovski,2016). ومن ثم، فإن علم الاجتماع الاقتصادي غالباً ما يركز عند مناقشة الفرد، على الفاعل الاجتماعي باعتباره كياناً مبنياً اجتماعياً، باعتباره "فاعلاً في التفاعل"، أو "فاعلاً في المجتمع".

كما طوّر بودريارد Baudrillard نهجاً إنشائياً لدراسة الظواهر الاقتصادية للكشف عن معانيها وتمثيلاتها الرمزية. على سبيل المثال، الاستهلاك في رأيه يعني التلاعب في علامات تجارية من أجل التحفيز على استهلاك السلع المادية أو الخدمات، وتوجه الناس لشراء العلامات التجارية كمؤشرات على أوضاعهم الاجتماعية، وبالتالي يتم تحويل عملية الاستهلاك إلى شكل نص كوسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي. وأضاف بورديو Bourdieu إلى ذلك الفهم للاستهلاك، فكرة الذوق والحياة التي تمنح الطبقات الاجتماعية إمكانية تمثيل نفسها في الوسط الاجتماعي. ففي فهم بورديو فإن الطبقات هي بناء نسبي عندما تميز فئة واحدة نفسها فيما يتعلق بالأخرى. ولم يكن بورديو نفسه من البنيويين العاديين، بل أدخل البنائية الهيكلية كمنهجية للدراسات الاجتماعية. وتستخدم على نطاق واسع جميع أفكاره من مجالات وأشكال رأس المال من قبل علماء الاجتماع الاقتصادي، ليس فقط في أوروبا ولكن في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل فليجشتاين

وغيرهم(Veselov,2013;33). كذلك تطور منظور سميلسر، حيث عمل مؤخراً على منظور الجرح الثقافي أو الإيذاء الثقافي Cultural Trauma والذي يؤثر في التحليل السوسيو اقتصادي، والذي عرفه في محاضرة ألقاها في الأكاديمية القومية للعلوم في إبريل ٢٠٠٢ بأنه "عندما يشعر أعضاء جماعة أنهم تعرضوا لحادثة مروعة تترك علامات يتعذر محوها من وعي جماعتهم، وتدمغ ذاكرتهم إلى الأبد، وتغير هويتهم المستقبلية بطرق جوهرية متعذر تغييرها، كالهجوم على مركز التجارة العالمي والبنتاجون في ١١ سبتمبر ٢٠٠١" (والاس، ٢٠١٠ :١١٨).

والعديد من علماء الاجتماع الاقتصادي، على سبيل المثال، يستندون إلى منظور بنيوي اجتماعي، ويستمد آخرون من منظور فيبري. بينما يتبع البعض مارك جرانوفيتر الذي يركز على وجهتي نظر تتمحور حول أن الفعل الاجتماعي لا يمكن تفسيره بالإشارة إلى الدوافع الفردية وحدها، والأخرى تتمحور حول أن المؤسسات هي أبنية اجتماعية لا تنشأ تلقائياً وإنما هي نتاج اجتماعي (Granovetter,1990;96). والبعض الآخر يعول على بيير بورديو في التعامل مع تحليل الاقتصاد من خلال مفاهيم المجال والحقل والهابيتوس وأنواع مختلفة من رأس المال"، حيث يعد بورديو من أوائل من قاموا بالتحليل المنهجي المعاصر لرأس المال الاجتماعي(بورتيز، ٢٠١٩: ١٢٣).

على الجانب الآخر، سلط بولتانسكي Boltanski الضوء على تيار سوسيولوجي جديد سمي بسوسيولوجيا النقد أو سوسيولوجيا أنظمة الفعل، أو كما اشتهرت بالسوسيولوجيا البرجماتية. حيث تعود تسميتها إلى تيار "الفردانية المنهجية"، وتسعى إلى أن تكون نقدية تجاه الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي ينتصر للفرد، ونقدية تجاه السوسيولوجيا الكلاسيكية التي تنتصر للبنية، وتأخذ ما هو اجتماعي على حساب الفرد، موضحة بذلك أن الفرد يمارس فعله ضمن ما هو اجتماعي من خلال التوافقات التي تحدث بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع. ومن هنا يحاول ذلك المنظور التوليفي تجاوز كل التفسيرات والتحليلات حول نظرية العالم الاجتماعي التي تميز بورديو، والتي تقوم أساساً

على الهيمنة، ومن ثم يتجاوز ذلك التعارض بين الفردي والجماعي. فهي سوسيولوجيا ترفض الحتمية عند بورديو، كما ترفض وجود فرد عقلاني أحادي الشكل عند ريمون بودونBoudon، حيث ترى أن الفاعلين هم أشخاص تتنوع أحوالهم بحسب الوضعيات والسياقات والشروط الاجتماعية، التي تجعلهم كائنات متعددة، فهذه السوسيولوجيا تدعونا إلى صقل أدوات تحليل تأخذ بعين الاعتبار تعدد صيغ الانخراط في العالم على حد تعبير فيليب كوركوفKorkov (فرح، ٢٠١٨).

ومن هذا المنطلق، ووفق هذ المنظور، الذي أفاد كثيراً دراسات علم الاجتماع الاقتصادي، أكد بولتانسكي أن الفاعلين غالباً ما يتم تجاهل قدراتهم على الفعل والتأثير في الموقف؛ حيث تختلف ردود الفعل من موقف إلى آخر وفقاً للسياق الاجتماعي والثقافي. هذا فضلاً عن الفردية في تلقي الحدث أو الموقف والفهم الذاتي والمعنى الاجتماعي الكامن وراء ذلك السلوك. ومن هنا، فإن بولتانسكي يدعو إلى "علم اجتماع براجماتي" يؤمن بالقدرات الحاسمة للفاعلين الاجتماعيين وإبداعاتهم في التأويل والفعل (Boltanski,2011;20-43).

(ب) التطور في ميدان الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي:

لقد تطور ميدان الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي تطورًا ملحوظًا في النصف الثاني من القرن العشرين، حتى وطد أقدامه وأصبح له تواجد مؤثر في بنية العلم الاجتماعي، فقد تطورت مداخله السوسيولوجية المختلفة على المستويين النظري والإمبريقي، وبدأ يُعيد النظر في نتائج بعض الدراسات ذات الصلة الوثيقة به. وفي هذه الأثناء تزايد اهتمام علم الاجتماع الاقتصادي بالمشكلات والقضايا الاقتصادية التي توجد في العالم النامي، والتي ظهرت في تحليلات أقطاب هذا العلم وهم جوزيف شومبيتر، وجونارميردال، ونيل سميلسر، وريتشارد سويدبرج وغيرهم، تلك التحليلات التي ركزت على أهمية اقتصاديات العالم الثالث، ومدى ارتباط المشكلات الاقتصادية في الدول النامية بالنظام العالمي الجديد (التابعي، ٢٠٠٩: ١٥-١٦). ومن بين أهم الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع دراسة كل من: (Jorgenson,2011) و (Gereffi,2005)،

كذلك ظهرت عناوين جديدة تعالج الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في الوقت نفسه، مثل علم الاجتماع الصناعي وسوسيولوجيا المهن ودراسة الطبقات، وغيرها من الفروع التي لم تعالج الظواهر الاقتصادية بمفردها. كذلك دراسة المضمون النظامي والثقافي للاقتصاد، والأيديولوجيا والنشاط الاقتصادي، والتعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، والأسواق والدولة والشركات متعددة الجنسيات، وهجرة العمل الدولية وغيرها.

أما في أواخر القرن العشرين فقد تطور ميدان الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي بشكل واضح؛ نتيجة نضوج النظريات السوسيولوجية والأساليب المنهجية، ومحاولة توجهيها لدراسة الواقع الاجتماعي المتغير والمشكلات الاجتماعية المتعددة، كما أصبح المدخل المتعدد Multi-Disciplinary Approach بين العلوم، والذي يعد من المداخل المهمة التي تسعى إليها جميع العلوم الاجتماعية مماثلة بما حققت العلوم الطبيعية على المستويين النظري والمنهجي والنتائج الطيبة التي توصلت إليها تلك العلوم. ويشير نهج تعدد التخصصات إلى تحليل "الروابط بين التخصصات في كل منسق ومتماسك" وتوليفها وتنسيقها. وتنطوي البحوث متعددة التخصصات على نهج تكاملي وتفاعلي متبادل يقوم على تحقيق توليفة من وجهات النظر المتنوعة: اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، مما يؤدي إلى مستوى جديد من التفكير في موضوع ما ودراسته أو حتى إلى تخصص جديد (Fawcett,2013;377). على سبيل المثال، قد يطور علماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء الاقتصاد طريقة تكاملية لتفسير ظاهرة اقتصادية. ومن هنا يؤكد كومينسكي Kozminski’s، بأن دراسة الحياة الاقتصادية تتطلب نهجاً متعدد التخصصات. ووفقا لذلك التوجه فإن علم الاجتماع الاقتصادي هو العلم الذي يربط بين الاقتصاد وعلم الاجتماع (Rogowski,2017;45). ورغم هذا التداخل، يفترض بعض الاقتصاديين وعلماء الاجتماع أن هناك مجالات منفصلة تتمثل في، الأول: هو ساحة للنشاط الاقتصادي الرشيد (مجال الحساب والكفاءة) والثاني: هو مجال المشاعر والتضامن. وقد أطلقت عليه زيليزر Vivian Zelizer "القصص التوأمة لمجالات منفصلة وعوالم

معادية"(Zelizer,2007;1059). كما أسهم كتابها المعنون The Social Meaning of Money البعد الاجتماعي للنقود في فتح آفاق جديدة للباحثين في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد ومجالات معرفية كثيرة(Zelizer,2017).

على الجانب الآخر، حدث تقارب كبير بين علمي الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس بصورة خاصة، ونتج عنه ظهور الاقتصاد السلوكي الذي اهتم به هربرت سيمون Herbert Simon محاولاً تحليل فكرة الروابط العقلانية والنظرية السلوكية للمجتمع، والاتجاهات الحديثة من نظرية التنظيم. كما شهدت الفترة الأخيرة الكثير من التحليلات النظرية التي أسهمت في إعادة وتنظيم الإطار النظري الذي يوجه المجالات والتحليلات المختلفة لعلم الاجتماع الاقتصادي، ومحاولة الدخول في دراسة القضايا والمشكلات الاقتصادية المعاصرة، ولاسيما الاقتصاد العالمي ودور المرأة في الاقتصاد، وأسواق العمل، والأسواق المالية؛ حيث تمثل تلك القضايا نوعًا من التفاعل بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة، كما كان لتطور الأساليب المنهجية الرياضية والإحصائية دفعة قوية نحو تطوير علم الاجتماع الاقتصادي وتحديثه في الوقت الحاضر (Zafirovski,1997;265).

وفي الوقت المعاصر تطور علم الاجتماع الاقتصادي حيث اهتم برصد تأثير رأس المال في إحداث تنمية حقيقية للمجتمع، وانشغل أيضًا برصد أدوار المنظمات الأهلية والشعبية في تحقيق نهضة عمرانية وتنموية في مجتمعاتها المحلية من خلال توزيع عادل للموارد والفرص التنموية. وفي هذا السياق، ظهر اقتصاد الرفاه، باعتباره فرعًا من علم الاقتصاد يهتم بإدخال القيم الأخلاقية والمفاهيم الإنسانية في عمليات التحليل الاقتصادي، وفي معالجات النظم الاقتصادية وتقويمها، هذا فضلاً عن تسليط الضوء على الدعم المقدم من الدولة في صورة سلع وخدمات اجتماعية ورعائية (Powell,2019;7).

هذا، بالإضافة إلى مفاهيم اقتصادية أخرى ظهرت على الساحة العلمية، وأخذت بعدًا اجتماعيًا، كمفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، ذلك المفهوم الذي ظهر من خلال

النظرية الليبرالية، وليس من داخل النظرية الاشتراكية. فهو اقتصاد ليبرالي حر ذو بعد اجتماعي، يجمع بين نقيضين هما: العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية. وتحت تسمية اقتصاد السوق الاجتماعي تقدم الدولة نظاماً للرعاية الاجتماعية واسع النطاق (Schlosser,2017;3).

من بين المجالات الجديدة والصعبة للغاية من البحوث في علم الاجتماع الاقتصادي الأمريكي هو علم اجتماع المعرفة الاقتصادية. ففي عام ٢٠٠٩ نشرت ماريون فوركاد غورينشاس Marion Fourcade-Gourinchas كتابها "الاقتصاديون والمجتمعات"، وهي دراسة مقارنة لكيفية تطور تقاليد مختلفة من الفكر الاقتصادي في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وقد أكدت فوركاد على أن المعرفة الاقتصادية متشابكة بعمق مع السياسة. وهذا المنحى المعرفي الجديد يختلف بشكل أو بآخر عمّا تمت دراسته في موضوع علم الاجتماع من المعرفة الاقتصادية في علم الاجتماع الاقتصادي الأوروبي من قبل فيليب شتاينر Philippe Steiner (Veselov,2013;31).

وفي بريطانيا، فإن المنافسة بين علم الاجتماع الصناعي وعلم الاجتماع الاقتصادي قوية جداً. وفي العموم، فهناك ثلاثة اتجاهات لأبحاث علم الاجتماع الاقتصادي في بريطانيا، أولها النسخة الإنجليزية من دراسات العلوم والتكنولوجيا يمثلها جون لو John Law، وثانيها علم اجتماع المال يمثلها جيفري إنغام Geoffrey Ingham ؛ وأخيراً النسخة الأكثر تحديًا من علم الاجتماع الاقتصادي وهي دراسة الابتكارات وتأثيرها الإيكولوجي ويمثلها مارك هارفي Mark Harvey (Veselov,2013;32).

وتعكس المجلة الأمريكية للاقتصاديات وعلم الاجتماع في عددها الأخير للعام ٢٠١٩ شكل التطور في ميدان الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي في نهاية ذلك العام، فقد قدمت المجلة معالجة لموضوع الاقتصاد والإفقار. فدور الإقصاء في خلق واستدامة الفقر وعدم المساواة هو موضوع رئيس في الفكر الاجتماعي (Charles,2019;851). وبما أن الإقصاء هو السبب الرئيس للفقر، فإن القضاء على الفقر لا يمكن أن يأتي إلا من خلال إدماج الفقراء. ويعني الإدماج الاقتصادي

والاجتماعي والسياسي والثقافي أولا تحطيم جميع الحواجز التي تحول دون الإدماج، وجميع امتيازات الاستبعاد التي تفيد القلة على حساب الكثيرين، التي تولد ثروة مصطنعة وغير مستدامة للبعض، بينما تخلق نقطة البداية للآخرين (Charles,2019;851). كما سلط موضوع المجلة الأمريكية سالف الذكر، الضوء على الرؤية الإسلامية للإقصاء، والمحظورات الإسلامية للاستبعاد الاجتماعي المستمدة من المبادئ الإسلامية والموجودة في القرآن والسنة (Reda,2019;895).

إن "اقتصاد الإقصاء" من وجهة نظر علم الاجتماع الاقتصادي هو اقتصاد له حواجز تمنع الأفراد والجماعات من المشاركة في الاقتصاد والمجتمع إلى أقصى إمكاناتهم. والسلطة هي المحدد الرئيسي للاستبعاد والإدماج على حد سواء. وتستند جميع الاقتصادات إلى علاقات القوة، ومن ثم فإن "اقتصاد الإقصاء" هو إساءة استعمال السلطة (Charles,2019;923). وبالتالي يصبح الإقصاء أداة للاستغلال وعائقاً أمام المشاركة التي تسبب الفقر. وفي حين أن للإنسان الحق في الملكية، فإنه يخضع دائماً لحقه في المشاركة والمسئولية. وقد كانت النزعة الاستهلاكية دافعاً لاقتصاد الإقصاء. ويتصل جزء من هذا الأثر الإقصائي بمفهوم "الاستهلاك الترفي" الذي صدر عن ثورشتاين فيبلن (١٨٩٩)، وهو الربط بين التمييز البغيض والاستهلاك لاستدامة النظام الاجتماعي (David,2019;975). أي التباهي باستهلاك السلع بهدف اكتساب الهيبة(كريم، ٢٠١١:٣١٢).

وعليه، فإنه خلال العشرين سنة الأخيرة، شهدت أجندة علم الاجتماع الاقتصادي تطوراً ملحوظاً، وأضحى علم الاجتماع الاقتصادي واحداً من الأفرع المهمة في علم الاجتماع، والأكثر حيوية. فقد أضحى التركيز في علم الاجتماع الاقتصادي على سياقات السوق الحديثة. وحقيقة الأمر فإن الأسواق أضحت محور الاهتمام الرئيس؛ لأنها الموقع الرئيس الذي تعمل فيه الدول الحديثة والشركات والأفراد المنخرطون في الأنشطة الاقتصادية(D. Beamish,2007;994).

وفي المجمل، فإن أي محاولة علمية تستهدف التعرف على الاتجاهات البحثية الحديثة والمعاصرة في علم الاجتماع الاقتصادي لن تخرج عن إطار ثلاث رؤى، الأولى:

سوسيولوجيا التنظيم الاقتصادي، الثانية: سوسيولوجيا القرار الاقتصادي، الثالثة: سوسيولوجيا المعرفة الاقتصادية. ويوضح الجدول رقم (١) بعض الأمثلة لميدان الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي وفقاً لهذه الرؤى الثلاثة، التي تبدو في بعض الأحيان متداخلة.

جدول رقم (١)

ميدان الدراسة الحديثة والمعاصرة في ضوء منظور الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي

ميدان الدراسة / المنظور	ميدان الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي العربي	ميدان الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي الغربي
سوسيولوجيا التنظيم الاقتصادي	التهميش والاستبعاد، الخصخصة والإصلاح الاقتصادي، الاقتصاد غير الرسمي	الإقصاء، الأسواق، التسويق، رأسمالية الدولة، التنظيم السوقي، أسواق العمل
سوسيولوجيا القرار الاقتصادي	الادخار، الإنفاق والقروض البنكية، المشروعات الصغيرة، تحرير سعر الصرف، الاستهلاك، ريادة الأعمال، عمالة الأطفال، التمكين الاقتصادي، الرقمنة والميكنة، تداول أوراق المال	ممارسات الاستهلاك، الاستثمار، الاستدامة الاقتصادية، رواد الأعمال، المبادرات الاقتصادية، إدارة المخاطر الاقتصادية، السياسة المالية، تداول الأوراق المالية بالبورصة، التحديث وإعادة الهيكلة، تنمية المشاريع
سوسيولوجيا المعرفة الاقتصادية	العولمة الاقتصادية، المخاطر الاجتماعية للأسواق المالية، التضخم، الفساد، الاقتصاد الإسلامي، رجال الأعمال والمسئولية الاجتماعية، الركود والسيولة، المواطنة، اقتصاد الأسرة	رأس المال الثقافي، الموضة، عولمة الأسواق، الأزمات الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والاقتصادية، بطاقات الائتمان، الحقوق الاقتصادية والمواطنة، الاقتصاد النسوي

ثالثاً – الموضوعات والقضايا المعاصرة في أجندة علم الاجتماع الاقتصادي العربي:

تستعرض الورقة أبرز الموضوعات الحديثة والقضايا المعاصرة الأكثر تناولاً في أجندة علم الاجتماع الاقتصادي العربي في الوقت الراهن.

(١) اقتصاد المعرفة:

لقد شهد العالم تغيرات متسارعة في مناحي الحياة كافة، أدت إلى الحراك من عصر اقتصادات تكنولوجيا الصناعة، إلى عصر جديد يقوم على تكنولوجيا المعرفة، ويطلق على هذا العصر الجديد عدة تسميات منها "عصر ما بعد الصناعة" أو "عصر المعلوماتية". وينهض هذا الاقتصاد على: التعليم، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Tchamyou,2017;1189). ولعل أمر التحول إلى مجتمع المعرفة أو مجتمع المعلومات يتضح في كتاب ألفين توفلر Alvin Toffler بـــــ الموجة الثالثة، والذي قسم المجتمع البشري إلى ثلاثة عصور كبرى أو موجات (الحسيني، ٢٠١٣: ١٣٣): الأولى: ظهرت في الفترة من ٨٠٠٠ ق. م إلى ١٧٥٠م بعد الميلاد، وقد أطلق عليها الثورة الزراعية، الثانية: شغلت السنوات من عام ١٧٥٠م وحتى ١٩٥٥م، حيث نشأت ونهضت الحضارة واجتاحت الثورة الصناعية معظم المهن، والثالثة: بدأت عام ١٩٥٥م، أي منتصف القرن العشرين، والتي يشار إليها بعصر المعلومات، حيث استخدام التكنولوجيا الفائقة وخصوصًا برامج الكمبيوتر والاتصالات.

وقد أرجعت دراسات علم الاجتماع الاقتصادي بزوغ فجر اقتصاد المعرفة إلى تزايد كثافة المعرفة، وتسارع وتيرة العولمة وما صاحبها من تحرير للاقتصاد العالمي وتزايد حجم التجارة الدولية. ولذلك جاء البحث في أجندة علم الاجتماع الاقتصادي حول أثر الاقتصاد الجديد على مفهوم ومضمون العمل في المجتمع المعاصر وهوية عمال المستقبل، والعلاقات التشابكية بين ذلك الاقتصاد وحجم البطالة ونوعيتها(رجال، ٢٠١٣: ٥٩-٦١).

(٢) المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

لقد أصبحت المسئولية الاجتماعية للشركات والقطاع الخاص محور اهتمام رئيس في مجال التنمية في السنوات الأخيرة (Jenkins,2005;525)، لذا، تشير الدراسات الحديثة إلى وجود علاقة إيجابية بين تبني مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات وكفاءتها الاقتصادية (Newman,2020). ففي ظل التحولات التي جرت على الساحة الاقتصادية بات ضروريًا قيام القطاع الخاص بدور اجتماعي، وذلك من واقع المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال (نصار، ٢٠٠٧: ٢)، وبالتالي أصبحت المسئولية الاجتماعية مشتركة، وأصبح الوفاء بمتطلباتها يتطلب تآزر الجهود وتكاملها لتطوير سياسات النهوض بالمجتمع، أو للمشاركة بالجهود المختلفة لمواجهة أي حدث طارئ(الحسيني، ٢٠٠٩: ٣). وقد جاءت أغلب دراسات علم الاجتماع الاقتصادي لرصد مفهوم المسئولية الاجتماعية ومضمونها من خلال ما يقدمه رجال الأعمال في المجالات المختلفة من خدمات (دفع ضرائب، توظيف عمال....)، وتؤدي تلك الأدوار إلى تحسين أوضاع المجتمعات التي يمارس رجال الأعمال مهامهم وأنشطتهم فيها(نصار، ٢٠٠٥: ٢٤). ومن ثم، فإن التصدي لدراسة هذا الموضوع في علم الاجتماع الاقتصادي يرتبط مباشرة بالمستقبل الاقتصادي والتنموي للمجتمع، وخاصة إذا ما تأملنا حجم مساهمة القطاع الخاص في مشروعات التنمية.

(٣) التمكين الاقتصادي للمرأة:

تبدو قضية النهوض بالمرأة وتمكينها إحدى الأولويات على جدول أعمال دول العالم في بداية القرن الحادي والعشرين، باعتبار المرأة شريكًا كاملاً وفاعلاً أساسيًا في التنمية البشرية المستدامة كمنتجة ومستفيدة (جبلي، ٢٠٠٨: ٢). ولا تزال المرأة في الألفية الثالثة تواجه تحديات متنوعة ومتداخلة، لذا تزداد أهمية تمكينها من منظور التنمية البشرية؛ حيث يتعذر إنجاز أي تحول سياسي واقتصادي دون تعزيز مشاركتها، إلا أن فقدانها للتمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، يجعلها غير قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية

المنشودة(حسين،٢٠١٣: ١٢٣). والمحور الأساسي لمفهوم التمكين Empowerment في أجندة علم الاجتماع الاقتصادي هو العمل على دعم نفوذ المرأة وتنظيم قدراتها على فهم وضعها، وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار لنفسها، وأن تكون قادرة على المشاركة في اتخاذ القرار وإحداث التغيير(الدمرداش، ٢٠١٠: ٥٤٣-٥٤٤).

وفي هذا السياق، رصدت دراسات علم الاجتماع الاقتصادي أوجه عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل، وحاولت وضع جدول أعمال للبحوث في المستقبل؛ لأنها تمثل طرقًا مختلفة لفهم الكيفية التي من المرجح أن يؤدي بها التمكين الاقتصادي للمرأة إلى نتائج إيجابية، هذا فضلاً عن الوقوف على العقبات والحواجز التي تعترض تقدم المرأة داخل الاقتصاد والسياسات والبرامج التي يمكن أن تساعد على التغلب عليها (Kabeer,2012;6).

(٤) اقتصادات الربيع العربي وتحديات العدالة الاجتماعية:

أدت الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ بداية عام ٢٠١١ إلى ظهور مصطلح دول الربيع العربي. ويقُصد به مجموعة الدول التي شهدت انتفاضات شعبية وثورات، أدت إلى سقوط النخب الحاكمة فيها، مثل: تونس ومصر واليمن وليبيا..إلخ(العباس، ٢٠١٣: ١٣٩). ومن التفسيرات التي طُرحت لأسباب اندلاع تلك الثورات في دراسات علم الاجتماع الاقتصادي كانت تآكل دخول الطبقة المتوسطة وتزايد عدم الرضا عن نوعية الحياة، ونقص الوظائف في القطاع الرسمي، وانتشار الفساد(Lanchovichina,2018;). فقد أكدت دراسات علم الاجتماع الاقتصادي على أن مفهوم العدالة الاجتماعية التي تعالت الأصوات المنادية بتحقيقها خلال الفترة الأخيرة، هو أوسع بكثير من مجرد عدالة توزيع الدخل، وإنما يتجاوز هذا المفهوم الضيق ليشمل أيضًا عدالة توزيع الفرص والتمكين وعدم الاستبعاد بمعناه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في مخصصات الإنفاق الاجتماعي في معظم

دول الربيع العربي، إلا أن هذا الإنفاق كان يستخدم عادة كأداة أساسية للاستقرار الاجتماعي ولسيطرة الأنظمة الحاكمة على المجتمعات العربية (العربي، ٢٠١٣: ٩٤-٩٥).

ومن ثم فأجندة علم الاجتماع الاقتصادي من هذا المنطلق ستهتم بدراسة القضايا ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية، كالعدالة الاقتصادية، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والحرية، والفقر، والاستبعاد، والإقصاء، وطبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي، فضلاً عن الاهتمام بالنمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة.

(٥) الليبرالية الاقتصادية وعولمة الأسواق المالية:

أوضحت الدراسات الحديثة في علم الاجتماع الاقتصادي: "أنه لا يوجد شيء صار يربط أمم العالم بالبعض الآخر مثلما تقوم به الأسواق المالية العالمية Financial Markets، التي تشمل سوق العملات وأسواق الأسهم والسندات والقروض والأوراق المالية الأخرى. ومن ثم تتشكل العولمة عبر سيرورة تاريخية، تتوغل وتخترق المجتمعات بلا حدود. والعولمة الاقتصادية هي عولمة رأس المال، وهي تلك العمليات التي تقوض سلطة الدولة القومية، بهدف خلق السوق العالمية بلا حدود(Fuatkeyman,2003;219). كما أن تزايد حركة عولمة الأسواق المالية "في السنين الأخيرة، قد دفع البعض للقول بأن العالم من خلال ترابط أسواقه المالية وتأثير بعضها بالبعض الآخر قد غدا بمثابة "قرية" يعد جزءاً مهمًا من مكونات الليبرالية الجديدة التي ظهرت في البلدان الصناعية المتقدمة(زكي، ١٩٩٩: ٦٤). وتمثل الليبرالية الجديدة مصالح المستثمرين الرأسماليين وأصحاب العمل الذين يحافظون على فوائد العولمة بشكل كبير من خلال سياسات تهدف إلى تحرير السوق المالية ورأس المال والتكنولوجيا والتجارة الدولية، والإسناد إلى الدولة الحد الأدنى من المساهمة في الحماية الاجتماعية(Titus,2013;330). فالثقافة العالمية الوسيطة تخلق تدفقات ثقافية Cultural Flows على المستوى الكوني، تظهر عبر خمسة أبعاد أو مجالات: الإثني، والتقني، والمالي، والإعلامي، والأيديولوجي (زايد، ٢٠٠٥: ١٧-١٨).

(٦) النسوية والعولمة:

تصف "ريان فوت" النسوية Feminism بأنها: "كل الأفكار والحركات التي تتخذ من تحرير المرأة أو تحسين أوضاعها بعمق، هدفها الأصلي". والنسوية بحسب "سارة جامبل" تشير إلى الاعتقاد بأن المرأة لا تعامل على قدم المساواة، لا لأي سبب سوى كونها امرأة، وبالتالي يصبح على النسوية أن تتصدى لهذا الوضع الذي يُعلي من قيمة الرجل ويقلل من مكانة المرأة ودورها في مجالات الحياة العامة، ولذلك يمكن القول: إن النسوية هي حركة تعمل على تغيير هذه الأوضاع لتحقيق تلك المساواة الغائبة(سالم، ٢٠١٠: ٨٦). ومن ثم تستهدف النسوية دعم حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية ومساندتها، وكذلك مواجهة حالات القمع والسيطرة والخضوع واللامساواة وسياسات التمييز التي تتعرض لها المرأة من جانب الرجل داخل المجتمع(عبدة، ٢٠١٠: ٧٠٨). فلا يزال بعض الباحثين والنسويات يؤكدون أن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال قائماً في العالم، مما له آثار على قدرة المرأة على الاستفادة من الاقتصاد العالمي أو سياسات معينة(Odinye,2010;8). وتجلت آثار هذا الاتجاه في دراسات علم الاجتماع الاقتصادي التي استهدفت رصد أوضاع المرأة وتحليلها وفهمها، والتحديات التي تواجهها في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

(٧) الفساد الاقتصادي:

إن ظاهرة الفساد ليست وليدة اليوم، ولا ترتبط بزمان أو مكان، أي لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو بدولة معينة، وهي آفة فتاكة من آفات المجتمع(أبو غليون، ٢٠١٠: ١٥٧). فالفساد عقبة رئيسة أمام التنمية. ويُنظر إليه على أنه أحد أسباب انخفاض الدخل، ويُعتقد أنه يؤدي دوراً حاسماً في توليد فخاخ الفقر (Aidt,2009;271). ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس. وعلى الرغم من

أن الفساد كثيرًا ما يعتبر جريمة يرتكبها الموظفون الحكوميون، إلا أنه يتفشى أيضًا في القطاع الخاص (محمد، ٢٠١٣: ٨٩).

هذا، وقد أوضحت نتائج دراسات علم الاجتماع الاقتصادي أن خطورة الفساد الاقتصادي ليست في نتائجه الاقتصادية فقط، وإنما في نتائجه الاجتماعية، وفي خلخلة العلاقات بين أفراد المجتمع، وإقامتها على أسس غير سليمة وغير سوية. والفساد اليوم عبر استغلاله لظروف معينة يعوق اختيار طريق الإصلاح، تمامًا كما يعوق خيار التنمية والعدالة الاجتماعية. من هنا تبدو أهمية الإصلاح في تحقيق أجواء الشفافية وإشاعتها، وإطلاق الحريات السياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتدعيم الوحدة الوطنية (الحمش، ٢٠٠٧: ١٢٨).

(٨) المواطنة والحقوق الاقتصادية:

إن الاهتمام بقضية المواطنة ليس من قبيل الترف الفكري، بل هي قضية ذات أهمية كبرى في حاضر ومستقبل الدولة والمجتمع، بل وفي تحديد مساهمتها في التطور والتقدم بكل مجالاته، والاهتمام بها ينبع من اعتبارها ضرورة وطنية وسياسية وإنمائية في آن واحد، كما أن لها ضرورات إنسانية وحضارية أيضًا(الصلاحي، ٢٠١٣: ١٥٧). هذا، وقد ساهمت العولمة بشكل أو بآخر في تحول التوازن من المواطنة القائمة على العضوية إلى حقوق الإنسان العالمية. وتشهد محاولات من جانب المنظمات غير الحكومية في الآونة الأخيرة لوضع الصحة والتنمية القائمة على الحقوق وحقوق الهوية تحت مظلة حقوق الإنسان (Shafir,2006;275).

ولا تزال أجندة علم الاجتماع الاقتصادي بحاجة إلى مزيد من الدراسات في هذا الاتجاه، وإن كانت هناك بعض الدراسات الحديثة في هذا المجال، والتي اهتمت برصد مؤشرات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي اهتمت برصد درجات البلدان وتصنيفاتها على أساس مؤشر إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية(ESRF). ومن أبرز تذلك الحقوق الإنسانية: الحق في المشاركة وعدم التمييز والمساواة (Randolph,2010;230).

(٩) الجرائم الاقتصادية المستحدثة:

على الرغم من أن الجرائم الاقتصادية ليست ظواهر جديدة، فإن حجمها وتطورها وحجمها قد تغير في الآونة الأخيرة. وقد أثارت الأدبيات النظرية المتعلقة بالجرائم الاقتصادية والنمو الاقتصادي نقاشاً كثيفاً على مدى السنوات القليلة الماضية(Nwogwugwu,2015;163). هذا، وتعددت المحاولات الفقهية لتعريف الجريمة الاقتصادية، وفي هذا الإطار جاء تعريف الفقيه Vrij للجريمة الاقتصادية بأنها "الجريمة الموجهة ضد إدارة الاقتصاد المتمثلة في القانون الاقتصادي والسياسة الاقتصادية التي ترتبط بالنظام العام الاقتصادي" (الروسان، ٢٠١٢: ٧٥).

ومن ثم، فإن الجريمة الاقتصادية في مفهومها العام هي إخلال بالنظام الاقتصادي قد تخلف أضرارًا تشمل الأجيال القادمة وليست الحالية فقط، وضياع أموالهم ومدخراتهم. كما أن الجريمة الاقتصادية تعيق تقدم النمو الاقتصادي وتضر بمصالح الدولة المالية(بن عمار، ٢٠١١: ٤١-٤٢). ولا شك أن البحث في أسباب انتشار الجرائم الاقتصادية المستحدثة وآثارها، من الموضوعات الحديثة في أجندة علم الاجتماع الاقتصادي والتي تحتاج إلى مزيد من بذل الجهد.

(١٠) ريادة الأعمال:

تعتبر ريادة الأعمال أحد أبرز وأهم المفاهيم التي يتم تبادلها على نطاق واسع في الأوساط الاقتصادية في جميع دول العالم على حد سواء، ويكتسب هذا المفهوم زخماً متزايداً في التراث البحثي؛ للتحديات الكبيرة التي تواجهها الدول في حل مشكلات بطالة الشباب، وتنشيط الاستثمارات، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية في المجتمع لزيادة الإنتاج، وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على حدوث العديد من التحولات التي أدت إلى تصاعد ظاهرة البطالة بين الشباب من خريجي مؤسسات التعليم العالي، مع تراجع قدرة المؤسسات الحكومية والخاصة على توفير فرص العمل مقارنة مع أعداد الخريجين. ولمواجهة هذه التحولات، قامت العديد من دول العالم بتبني مفاهيم وأفكار ريادة الأعمال من خلال

تضمينها في مناهجها التعليمية في المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات التدريبية(خميس، ٢٠١٧: ١٣١). وقد عرَّف الاتحاد الأوروبي ريادة الأعمال بأنها: "الأفكار والطرق التي تمكنّ من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة والابتكار أو الإبداع والفاعلية في التسيير، وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة (Burns,2016;4-5).

ويعد موضوع ريادة الأعمال من المواضيع حديثة البحث في الدراسات السوسيو اقتصادية بشكل عام، فمع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ومع مطالبة الشباب العربي بالتغيير على كل الجبهات، أضحى هناك اهتمام متزايد برواد الأعمال الاجتماعية، الذين سوف يتكفلون وحدهم بمستقبلهم وبمجتمعاتهم وسوف يتصدون للتحديات التي يواجهونها (ابن سعيد، ٢٠١٤: ٧٥-٧٧).

رابعاً- الموضوعات والقضايا المعاصرة في أجندة علم الاجتماع الاقتصادي في المجتمع الغربي:

من خلال رصد حركة البحث في التراث الغربي يتضح بشكل جلي أن هناك قائمة من الموضوعات الحديثة المشتركة بين الأجندة العربية والغربية في علم الاجتماع الاقتصادي، كريادة الأعمال والسياحة والاستبعاد الاجتماعي والإقصاء. غير أنه يمكننا تسليط الضوء على بعض الموضوعات والقضايا الحديثة والمعاصرة التي تزايد الاهتمام بها في الوقت الراهن في بعض المجتمعات الغربية على النحو التالي:

(١) اقتصاديات الهجرة: إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين:

انتشر في الآونة الأخيرة اصطلاح إدارة الهجرة، والذي يعني جملة السياسات الحكومية لتنظيم الحراك السكاني، وتشمل النظام الوطني عمومًا الضابط لدخول وخروج المواطنين والأجانب عبر الحدود. وقد توسع هذا المفهوم على كافة التراتيب المتعلقة بإعادة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين العائدين وتوفير فرص العمل وتأمين مكثهم داخل الوطن ليسهموا في التنمية من الداخل (وفق مصطلح الأمم المتحدة Stay at

Home Development)، كما توسع مفهوم إدارة الهجرة ليشمل كافة التراتيب المتعلقة بإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين العائدين(عبد الصمد، ٢٠١١: ١١). ومعظم البلدان الأوربية الآن تعطي معاملة تفضيلية للمهاجرين ذوي المهارات العالية، وغالباً ما يشار إلى أستراليا وكندا ونيوزيلندا بأنها بلدان الهجرة العالية التي لديها أفضليات قوية للمهاجرين الأكثر مهارة أو المتعلمين أفضل من تلك التي تقوم بها الولايات المتحدة(portes,2019;15). ويحدث ذلك بالتحديد في القطاع التكنولوجي العالي، حيث تقوم الشركات في البلدان عالية التقدم صراحة بتجنيد خبراء الحاسب الآلي والعناصر المعنوية خاصة من الهند (ساسن، ٢٠١٤: ١٦٠).

وفي هذا السياق، وضمن التراث الغربي لعلم الاجتماع الاقتصادي، ظهر اصطلاح رأس المال الاجتماعي للهجرة، والذي يُقصد به المنافع الملموسة أو غير الملموسة التي يكتسبها المهاجرون الدوليون نتيجة لوجود اتصالات (أو شبكات اجتماعيه) في مكان المنشأ أو في مكان ومقصد المهاجر. ويمكن الحصول على هذه الاستحقاقات في أي وقت أثناء عمليه الهجرة، وذلك مثلاً أثناء الرحلة الأولى للهجرة والرحلات اللاحقة أثناء عبور الحدود الدولية وأثناء عملية التسوية وبعدها، وهو يقلل من التكاليف والمخاطر المرتبطة بالحركة الدولية (Yeffal,2015; 411).

(٢) السياحة والنمو الاقتصادي:

لقد أصبحت السياحة نشاطاً اقتصادياً رئيساً للعديد من الدول يعمل على توفير العملات الأجنبية، كما تعتبر في الوقت ذاته إضافة إلى قيمة الصادرات، وهو ما يترتب عليه زيادة الدخل القومي. ومن ثم فالسياحة صناعة رئيسة على مستوى العالم وقطاع رئيس في العديد من الاقتصادات (Dwyer,2020;3). هذا، وقد تركز الاهتمام الأساسي في الدراسات السياحية منذ ثلاثينيات القرن الماضي حول الإشارة إلى أهمية السياحة كمصدر للنقد الأجنبي. وفي هذا السياق، تشير الدراسات القليلة في علم الاجتماع الاقتصادي إلى أن قطاع السياحة ملائم للنمو الاقتصادي للبلدان متوسطة

الدخل أو منخفضة الدخل، وإن لم يكن بالضرورة للبلدان المتقدمة النمو. فضلاً عن الإشارة إلا أن السياحة مشروطة بالناتج المحلي الإجمالي وغيره من المتغيرات المشتركة مثل السلامة والأسعار ومستوى التعليم والاستثمار في البنية التحتية(Eugenio,2004;1). هذا، وقد أدركت الحكومات والباحثون على حد سواء الإمكانات الاقتصادية للسياحة، وحفزوا المناقشات الأكاديمية بشأن العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي؛ حيث إن التوسع السياحي يؤدي إلى زيادة العملات الأجنبية التي تحفز الإنتاج المحلي، وتولد فرص العمل، وتوفر الموارد المالية اللازمة لتنميه السلع الرأسمالية المفيدة للنمو الاقتصادي (Nunkoo1,2019;2).

وتشير الدراسات الحديثة في علم الاجتماع الاقتصادي إلى ثمة موضوعات مرتبطة بشكل مباشر بالسياحة، مثل: السياحة والتنبؤ بها، والعرض والتسعير في مجال السياحة، وقياس آثار وفوائد التغيرات في الطلب السياحي، والاستثمار السياحي والبنية التحتية، والضرائب السياحية، والطيران، والسياحة، والبيئة(Dwyer,2020;3-4). على الجانب الآخر، أُضيف البعد الثقافي في التحليل السوسيواقتصادي للسياحة، فقد تعمل الثقافة كمحرك لتوليد القيمة في القطاعات التكميلية، والوظيفة النموذجية التي يمكن أن تؤدي مثل هذه الوظيفة هي السياحة (Luigi,2011;8).

(٣) العولمة والأمن الاقتصادي:

يدافع الأمن الاقتصادي عن العدالة والإنصاف في التوزيع. ففي ظل العولمة، أصبح من المهم بالنسبة لنا أن نفكر في احتياجات أولئك الذين أصبحوا غير آمنين بواسطة الأنظمة السائدة لحكم السوق، ولكن بطرق لا تقوض سلامة السوق أو سياسات حماية الشركات غير القادرة على المنافسة. وانطلاقًا من وجهات النظر التي يتضمنها الاقتصاد السياسي الدولي وعلم الاجتماع الاقتصادي، تقترح الدراسات الحديثة طريقة مفيدة لوضع مفهوم للأمن الاقتصادي في ظل ظروف العولمة، والتي تضمن تقليل احتمالية الضرر الذي قد يلحق

بـــ: مقدار الدخل والاستهلاك الذي يعد مناسبًا لرفاهية الفرد، وإمكانات اقتصاد ما في توليد الدخل، والحد الأدنى من العدالة في التوزيع (Nesadurai,2004;459).

ومن ثم، فإن دراسة العلاقة بين العولمة والأمن الاقتصادي في علم الاجتماع الاقتصادي تحتاج إلى طرح السؤال التالي: ما الأخطار، إن وجدت، التي سيتسبب بها إدماج السوق العالمي، وما الذي يجب حمايته ومن خلال أية أدوات؟ عند بحث هذه الموضوعات، من المهم أيضًا ألا يتم تضخيم مفهوم الأمن الاقتصادي ليشمل كل المخاطر الاقتصادية، مثل التفكك الاقتصادي مثلاً، الأمر الذي يمكن أن يتسبب في تعقيد تصميم السياسات في اقتصاد عالمي مترابط، وترشيد حماية الشركات غير القادرة على المنافسة بشكل مزمن (Hacker,2014;5).

(٤) الأمن الإنساني والأمن الاقتصادي:

إن السؤال المحوري للأمن الإنساني هو "أمن من؟". باتخاذ تقرير التنمية البشرية التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الطابع الرسمي، نشأت نظرية الأمن الإنساني لتركز على أمن الفرد باعتبار أنه أهم ما يجب الدفاع عنه باعتباره مرجعية التحليل الأمني(Newman,2010;1). ويجب الدفاع عن الفرد من تهديدين رئيسين: الخوف والعوز. هذا فضلاً عن تهديدات جديدة أُضيفت لأجندة علم الاجتماع الاقتصادي للأمن البشري في عصر العولمة مثل: قضايا الجريمة العالمية، والاتجار بالبشر، وعدم الاستقرار في الأسواق المالية، والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الوظيفي، وانتشار الأمراض، والصراعات الداخلية(Fukuda,2003;167). وفي تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتكون الأمن الإنساني من سبعة مكونات فرعية هي: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، وأمن المجتمع، والأمن السياسي. ويتضمن الأمن الإنساني، على نحو أدق، "الحماية من اضطرابات مفاجئة ومؤلمة في أنماط الحياة اليومية، وأيضًا "السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والفقر والقمع"، وتمتع الناس بالحرية والقدرة على العيش بكرامة (Adger,2014;759).

وفي هذا الإطار، قدمت دراسات عديدة منها، دراسة كارولين Caroline، "الحوكمة العالمية والتنمية والأمن البشري" (٢٠٠٠)، أوسلر هامبسون Osler Hampson "الجنون في الكثرة: الأمن البشري والفوضى العالمية" (٢٠٠١)، شهربانو Shahrbanou"مفاهيم الأمن البشري وآثاره" (٢٠٠٦)؛ إدوارد نيومان Newman "الأمن البشري" (٢٠١٠) (Newman, 2010;77-78).

(٥) الإقصاء والاستبعاد:

حاولت دراسات علم الاجتماع الاقتصادي الوقوف على مفهوم الاستبعاد الاجتماعي في الواقع، وقياس الاستبعاد الاجتماعي وفهمه ميدانياً، وذلك في ضوء دراسات إمبريقية للأسر المعيشية لتحديد مستويات الاستبعاد الاجتماعي. فالاستبعاد الاجتماعي سبب للفقر ونتيجة له في آن واحد، ومن هنا ففكرة الاستبعاد الاجتماعي لها صلات مفاهيمية بمفاهيم راسخة في الأدبيات المتعلقة بالفقر والحرمان (Sen,2000;6). وفي هذا السياق، يجادل بارنزBarnes بأن الاستبعاد الاجتماعي يشير إلى الحرمان الدائم على مجموعة واسعة من مستويات المعيشة(Barnes,2019). حيث يمثل الاستبعاد الوجه الآخر من اللامساواة – الإدماج غير المتكافئ Unequal Inclusion. ولكن، اليوم، ظهرت شريحة جديدة من الاقتصاديين النقديين، بما في ذلك جيمس غالبريث (Galbraith, 2012)والحائزين جوائز نوبل، مثل جوزيف ستيغليتز (Stiglitz, 2012, and Sen, 1995)والاقتصادي الفرنسي ثوماس بيكتي في كتابه الشهير: رأس المال في القرن الحادي والعشرين(Capital in the Twenty-first Century) الذي يشير إلى أن الأسواق الجامحة مصدر لإعاقة الاقتصاد وتصاعد اللامساواة. وقد شملت الأطروحات التالية في أدبيات علم الاجتماع الاقتصادي عن اللامساواة: لا لاقتصاد اللامساواة والإقصاء، لا لاقتصاد التنقيط(Trickledown Economics)، لا لعبادة المال، لا لطغيان الربح، لا للامساواة التي تولد العنف، لا للنظام المالي الذي يحكم بدلاً من أن يخدم (بوراووي، ٢٠١٥: ٣٥-٣٧).

(٦) الأسواق والسلعنة: تهديد الوجود البشري:

هناك موجة من "السلعنة" تجتاح العالم، حتى الجسد الإنساني أصبح معروضاً للبيع في جميع أنحاء العالم بواسطة طبقة جديدة من التجار. لكنها ليس الموجة الأولى من السلعنة؛ ففي الواقع ليست المرة الأولى التي تقوم فيها الأسواق بتوسيع انتشارها عن طريق تحويل المنافع المشتركة والخدمات العاملة ضمن السلعنة الجديدة. فقد تسببت الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر في توسيع مماثل للعمل والمنتجات، كما أن الثورة المالية في القرن التاسع عشر قد غيرت المال عبر سلعنة جذرية له، لدرجة أصبحت تهدد مصداقية الأسواق. إن التغيرات البيئية التي نعيشها اليوم تذهب أبعد من ذلك إلى درجة تم معها تحويل الأرض والهواء والجينات إلى سلع، مما أصبح يهدد الوجود الإنساني (بوراووي، ٢٠١٦: ١).

هذا، وقد كتب كارل بولاني حول الموجتين الأوليين للسلعنة، فضلاً عن ردود الفعل التي أعقبتها ــ سلعنة العمل خلال القرن التاسع عشر (وزيادة المطالبة بالحقوق العمالية التي أعقبتها) وسلعنة الأموال خلال القرن العشرين (التي أدت إلى الكساد المالي الكبير من سنة ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩). واعتقد بولاني، أنه وبعد أهوال الحرب العالمية الثانية، ستعي الغالبية العظمى من الناس ضرورة تنظيم السوق. لكنه كان مخطئاً، فقد اجتاحت العالم موجة ثالثة من السلعنة منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، تمتاز بسلعنة واسعة النطاق للأرض، إضافة إلى السلعنة السابقة للعمل والمال. والسؤال المطروح بشكل أكثر دقة هنا: كيف يمكن أن نحدد هذه الموجة الثالثة من السلعنة؟ وما طبيعة ردود الفعل الاجتماعية التي يمكن أن نلاحظها؟(بوراووي، ٢٠١٦: ٧) ونحن في القرن الحادي والعشرين، وخلف هذه الموجة الثالثة طبقة اقتصادية ذات أبعاد عالمية تسخر الدول القومية لتحقيق أغراضها الخاصة، وتحرض على حروب الإرهاب، فضلاً عن استغلال السكان المتنقلين من العمال اليائسين والمعوزين. وآخر صمود ضد هذا التسونامي الاقتصادي هو المجتمع نفسه، الذي

يتألف من رابطات ذات قدر من التنظيم الذاتي الجماعي، وحركات يعبر عنها في تشكيل إرادة جماعية وجمهور من الاعتراف المتبادل والاتصال. هل سيكون المجتمع على مستوى التحدي؟ (Burawoy,2007;356).

(٧) العمل، التشغيل، والبطالة: الأشكال الجديدة:

إن إعادة إنتاج هذا السؤال التاريخي عند ج. فريدمان، سوف يكون باتجاه المقابلة السوسيو لغوية للفظتي العمل والتشغيل، فلفظتا Work و labour في الإنجليزية، اللتان كثيراً ما تستعملان في العربية مرادفتان للفظة" العمل"، في الواقع لا تحظيان بمعنى واحد: فلفظة (labour) تعني ذلك النشاط الجسدي أو العضلي (Bodily Activity)، الذي يضمن حياة الإنسان ويحفظها، من خلال الاستهلاك الفوري لنواتجه تقريبًا، أما (Work) فتعني ذلك النشاط الذي تقوم به المؤسسات والتنظيمات، اعتماداً على سواعد العمالة والذي يمنح للعالم معنى(بولعراس، ٢٠١٥: ٣٣٦) ومن ثم يرتبط مفهوم العمل بالوجود والفعالية اليومية للبشر(علوط، ٢٠١٧: ٣٠٣). هذا، وقد أوضحت بعض دراسات علم الاجتماع الاقتصادي في هذا السياق، العلاقات المتشابكة بين البطالة وأرباح الرأسماليين وآفاق إصلاح سوء توزيع الدخل والثروة، ومدى تأثير الاقتصاد المعولم المعاصر على أرباب الأعمال، والجانب المظلم من آلية عمل الاقتصاد العالمي(سليمان، ٢٠١٥: ٦٤-٦٥). كذلك أشارت بعض الدراسات في علم الاجتماع الاقتصادي (Yenilmez,2017, Cahayani,2017) إلى أن مستوى البطالة والفقر يمكن تخفيضهما من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفكار الريادية. فالبطالة والفقر مشكلتان تعاني منهما جميع البلدان. وكلما ارتفع مستوى البطالة والفقر، ارتفع مستوى الجريمة. ولذلك، ينبغي أن تحظى مشكلة البطالة والفقر باهتمام جدي من الحكومات، ولا سيما أن العولمة تخلق ثمة تحديات عدة في هذا المجال (Petrov,2013;119). وبالتحديد البطالة التكنولوجية (مدحت، ٢٠٠٤: ١٨٠).

(٨) النخب الاقتصادية:

تنطوي دراسة النخبة في أي مجتمع على أهمية كبرى باعتبارها تنسجم بشكل كبير في فهم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة، فداخل أي مجتمع نجد هناك فئة محدودة حاكمة تحتكر أهم المراكز الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وتلعب أدواراً محورية داخل النسق السياسي، وتملك سلطات على مستوى اتخاذ القرارات أو التأثير في صياغتها، وأخرى واسعة محكومة لا تملك نفس الإمكانيات فيما يخص صناعة هذه القرارات(زوبيري، ٢٠١١: ١٣٥). ومن الدراسات المهمة في هذا المجال، دراسة كل من Nau,2013 ودراسة Chen,2015، وقد أوضحت هاتان الدراستان آليات تشكل النخب الاقتصادية في أسواق العمل، كما أوضحتا أثر التفاوت في الدخول وعدم المساواة في تشكيل النخب الاقتصادية.

ومن ثم، لم يعد مفهوم النخبة أداة تحليلية لفهم البناء السياسي فحسب، بل إنه أداة تحليلية لفهم المجتمع برمته. إنه مفهوم يكشف عن حركة القوة والنفوذ وانتشارهما عبر المجالات الاجتماعية، فلم يعد هناك حديث عن نخبة سياسية أو مركزية فحسب، بل هناك نخب اجتماعية واقتصادية، متعددة بتعدد المجالات، وتتشكل النخب عبر المجالات الاجتماعية، من خلال رأس المال النوعي الخاص بالمجال والرصيد الذي يمكن أن يضيفه الفرد من الأشكال الأخرى من رأس المال. كذلك لم تعد النخبة مجرد مجموعة من الأفراد يمتلكون صناعة القرار، أو يحتكرون المناصب العليا في المجتمع، بل أصبحت جماعات من الأفراد ينتشرون في المجالات الاجتماعية، ويعبئون هذا الرصيد، من خلال العديد من الاستراتيجيات نحو الوصول للمكانة العليا داخل المجال الخاص بهم، أو داخل المجال الاجتماعي العام (أبو دوح، ٢٠١٧: ١١٠).

(٩) ريادة الأعمال والسلع الإبداعية: عوالم الثقافة والأعمال:

دراسة السلع الإبداعية (مثل الفن والموسيقي والكتب والأزياء) حيث تتعايش عوالم الفن والعمل. والأسواق الإبداعية التي تتجاوز قانون العرض والطلب؛ حيث تتقاطع مع التجارة والثقافة والاستهلاك. وتحاول الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع الاقتصادي توضيح استخلاص مهم مؤداه: أن الأشياء التي تباع في الأسواق (التجارة) تحقق قيماً رمزية تتجاوز فائدتها الجوهرية المادية عن طريق الخطاب الذي يولده المنتجون والوسطاء الذي يتماشى مع الأعراف الثقافية السائدة، التي تخلق بدورها أنماطاً من الطلب، أي الاستهلاك.

وتهتم أجندة الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي في الوقت المعاصر بتدارس أثر إدخال السلع الجديدة وغير التقليدية، وهي حالة شائعة في الصناعات الإبداعية. وهي ما يطلق عليها "رواد الاعمال" أن تلك الصناعات تخلق أسواقاً جديدة للمساعدة في جعل قيمة لهذه السلع بما فيه الكفاية للمستهلكين لشرائها. فعندما يقوم رواد الأعمال الرياديون بإنشاء أسواق جديدة بنجاح، يمكنهم أيضاً البدء بشكل أوسع في إحداث التغيير الثقافي. وقد استشهدت بعض الدراسات في هذا السياق بإدخال موسيقي الراب أو "كوكو شانيل" لتحرير أشكال جديدة من الملبس للنساء (Khaire,2017;2-3).

وفي هذا الإطار، توضح بيانات الجدول رقم (٢) طبيعة الموضوعات الحديثة لعلم الاجتماع الاقتصادي الغربي خلال السنوات الخمس الأخيرة.

جدول رقم (٢)

طبيعة الموضوعات الحديثة في الدوريات الأجنبية خلال السنوات الخمس الأخيرة

المجلة / السنة	مجلة رقم (١) American Economic Journal	مجلة رقم (٢) Socio-Economic Review	مجلة رقم (٣) The American Journal of Economics and Sociology
٢٠١٥	– الشركات الجديدة: منظور اقتصادي إعادة بناء نظرية الاقتصاد الكلي دور البحث في النمو الاقتصادي	السياسة الرأسمالية المتقدمة بين الإقصاء وحساب التضامن سوق العمل والتعليم والرعاية الاجتماعية دولة الرفاه ـــ تطوير التعليم المهني	الاستغلال الاقتصادي للمرأة الكساد الكبير والأزمات النظرية الأزمات الاقتصادية
٢٠١٦	الفقر واتخاذ القرارات الاقتصادية الحالة الاقتصادية للتعليم نهج الوصول إلى السوق	التفاوت الاقتصادي وإعادة التوزيع أسواق العمل غير الصناعية النظام الليبرالي الجديد والتغيير المؤسسي	الاقتصاد والإنصاف الاقتصاد العالمي وبناء مستقبل مستدام الفقر الريفي وتحديات التغير الاجتماعي والثقافي
٢٠١٧	الهجرة في التاريخ الاقتصادي التشتيت الجغرافي	النزعات الاحتكارية التفاوت الاقتصادي وإعادة التوزيع	العدالة والتمكين من منظور نسوي الجريمة في بعض البلدان

المجلة / السنة	مجلة رقم (١)	مجلة رقم (٢)	مجلة رقم (٣)
	American Economic Journal	Socio-Economic Review	The American Journal of Economics and Sociology
	للصدمات الاقتصادية الابتكار والنمو الاقتصادي	العمل والإصلاحات المؤسسية إصلاحات السوق: العمل تحت التقشف	وظائف التعليم العالي التعليم الليبرالي والديمقراطية
٢٠١٨	البطالة: تحليل اقتصادي الصحة والنمو الاقتصادي القدرة السياسية والسلوك الاقتصادي	الاقتصاد الاجتماعي رسم خرائط للنظم التجارية السياسات والمهارات والتفاوتات التعليمية السندات والتمويل والمضاربات	المخاطر واليوتوبيا النسوية الأنوثة والذكورة والتحيزات العنصرية الضرائب العقارية والسياسات الاقتصادية
٢٠١٩	السياسة النقدية وفروق الائتمان القياس الكمي للأضرار الاقتصادية من تغير المناخ التعليم والمسارات الوظيفية وتوزيع الأجور	الاقتصادات الأخلاقية لمجتمعات السوق دولة الرفاه الحد من البطالة الخصخصة المرنة والرعاية الاجتماعية	مكافحة الاحتكار دور الشركات في سوق الاحتكار الصناعي الديمقراطية الاقتصادية اقتصاد الإقصاء أثر الاحتكار على تنمية المشروعات الصغيرة

خامساً– علم الاجتماع الاقتصادي المعاصر: رؤى واتجاهات نظرية جديدة:

لا يتعدى عمر علم الاجتماع الاقتصادي الجديد New Economic Sociology أربعة عقود من الزمان؛ حيث تعود جذوره إلى بعض الأعمال التي ظهرت في بدايات فترة الثمانينيات (أمثال: "وايت White" ١٩٨١، "ستينكومب Stinchcombe" ١٩٨٣، "باكر Baker" ١٩٨٤، "كوليمان Coleman" ١٩٨٤). ويعد عام ١٩٨٥ هو الذي ظهر فيه مصطلح "علم الاجتماع الاقتصادي الجديد"، وهو أيضًا العام الذي ظهرت فيه الكثير من الكتابات حول هذا الفرع من السوسيولوجيا في مجال الاقتصاد.

وعلم الاجتماع الاقتصادي الجديد والذي يعد تسمية بديلة لعلم الاجتماع الاقتصادي المعاصر هو في المقام الأول ظاهرة أمريكية، لا يستند إلى أفكار ونظريات بارسونز وسميلسر، وإنما أصبح كارل بولاني البطل غير المتوقع لعلم الاجتماع الاقتصادي المعاصر، وهو الشخصية الأكثر تأثيراً بين علماء الاجتماع الاقتصادي في الوقت الحاضر(Veselov,2013;21). على الجانب الآخر، بدأ علم الاجتماع الاقتصادي الجديد في الآونة الأخيرة فقط الانتشار في أوروبا. ومع ذلك، كتب العديد من علماء الاجتماع الأوروبيين الرئيسيين عن الاقتصاد كجزء من اهتمامهم العام بالمجتمع. وهذا لا ينطبق فقط على ريمون آرونRaymond Aron، وميشيل كروزير Michel Crozier، ولكن أيضاً على علماء الاجتماع الرئيسيين ذوي التأثير المعاصر البارز، مثل نيكلاس لومان Niklas Luhmann ، ويورغن هابرماس Jürgen Habermas، وبيير بورديو Pierre Bourdieu.

وتلك الكتابات السوسيولوجية في المجال الاقتصادي، دفعت عددًا لا بأس به من علماء الاجتماع للعمل، وزودتهم هذه الكتابات أيضًا بالشرعية الفكرية التي تؤهلهم للعمل في النطاق الاقتصادي. وكان من أبرز هذه الكتابات، الدراسة التي قدمها "مارك جرانوفيتر"؛ "الفعل الاقتصادي والبناء الاجتماعي: Economic Action and

" Social Structure: The Problem of Embeddedness"، والذي ظهر في نوفمبر ١٩٨٥ في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع American Journal of sociology (Granovetter,1985). ويستمد علم الاجتماع الاقتصادي الجديد بعضاً من أهميته من صناعات "الاقتصاد الجديد" (Gilding,2005; 309).

ومن الجدير بالذكر أن "جرانوفيتر" قدم نوعاً جديداً من التحليل: حيث إن الفاعلين الاقتصاديين عقلانيون بطبيعتهم، ومن ثم ينبغي أن يوضع البناء الاجتماعي في الاعتبار عند التحليل(Swedberg,1997;162-163). وعلى الرغم من أن "جرانوفيتر" كان يشدد على أن أفكار وأطروحات "تالكوت بارسونز" و"نيل سميلسر" و"ويلبرت إي مور" ما زال لديها الكثير لتقدمه، إلا أنه رسم خطًا حادًا بين علمي الاجتماع الاقتصادي القديم والجديد: بشكل عام، واحدة من الاختلافات الرئيسة بين علم الاجتماع الاقتصادي القديم وعلم الاجتماع الاقتصادي الجديد كانت تحديدًا هي أن الجديد لم يتردد في مهاجمة المناقشات القديمة على مستوى الأساسيات للتخلص من إرث بارسونز ونظرياته الكبرى ومنهجيته النظامية(Veselov,2013;26)، فغالبًا لم يقدم علم الاجتماع الاقتصادي القديم نماذج بديلة لأي أنظمة قائمة بالفعل. ومن ثم يجب أن تصبح مناقشة علم الاجتماع الاقتصادي واضحة وصريحة، خاصة فيما يتعلق بمكونات الاقتصاد الأساسية، مثل هيكل السوق والإنتاج وعملية التسعير والتوزيع والاستهلاك (Richter,2015;51-52).

ومن بين كبار علماء الاجتماع الأوروبيين بيير بورديو، الذي أظهر أكبر قدر من الاهتمام بالاقتصاد، من دراسته للجزائر في الخمسينيات إلى العمل الأخير في سوق الإسكان. كما كرس بورديو عددًا من مجلة Actes de la recherche en sciences sociales للموضوعات الاقتصادية، مثل "رأس المال الاجتماعي"، و"البناء الاجتماعي للاقتصاد"، و"الاقتصاد والاقتصاديون". ولكن الأهم من ذلك أنه وضع بديلاً نظرياً مهماً لنموذج الدمج وفروعه، ألا وهو فكرة الاقتصاد كحقل، مع كل ما يعنيه

ذلك. وفي هذا الإطار يمكن وصف دراسة بورديو التجريبية الأولى التي تهم علم الاجتماع الاقتصادي – Travail et travailleurs en Algérie (العمل والعمال في الجزائر، ١٩٦٣)– بأنها دراسة إثنوغرافية غنية، ويأتي بعض قوتها من تجاور بورديو مع النظرة التقليدية للفلاحين الجزائريين إلى العالم مع النظرة الرأسمالية للعالم في الشعب الحديث. وفي عام ١٩٩٧، نشر مقالاً بعنوان "المجال الاقتصادي"، نُقح وأُعطي العنوان الجديد "مبادئ الأنثروبولوجيا الاقتصادية" بعد بضع سنوات. ووفقاً لبورديو، يمكن تصور الاقتصاد كحقل (كما يمكن أن يكون صناعة وشركة)، أي كهيكل للعلاقات الفعلية والمحتملة، ولكل مجال منطقه الخاص وبنيته الاجتماعية الخاصة. ويمكن أيضًا فهم هيكل الحقل من حيث توزيع رأس المال. وإلى جانب رأس المال المالي، هناك ثلاثة أشكال أخرى من رأس المال ذات أهمية خاصة: الاجتماعية والثقافية والرمزية. فرأس المال الاجتماعي هو صلة واحدة ذات صلة بالشئون الاقتصادية؛ ورأس المال الاجتماعي هو صلة وثيقة بالعلاقات الاقتصادية. رأس المال الثقافي يأتي من التعليم والخلفية الأسرية؛ ويوليه بورديو أغلب اهتمامه(الحوراني، ٢٠١٢:١٩٥)، ورأس المال الرمزي له علاقة مع مختلف البنود ذات الأساس المعرفي، مثل حسن النية والولاء والعلامة التجارية (Smelser, Swedberg,2005;18).

إجمالاً وتأسيساً، فلم ينشغل علم الاجتماع الاقتصادي المعاصر بدراسة متغيرات اقتصادية خالصة، كالعلاقة بين العرض والطلب وارتفاع الأسعار، وإنما يهتم بدراسة التشابكات الاجتماعية لهذه المتغيرات داخل النسيج الاجتماعي للمجتمع. وعلى هذا الأساس حظيت ثلاث رؤى واتجاهات نظرية على اهتمام وتحليلات علم الاجتماع الاقتصادي.

أ– نظرية الشبكات Networks Theory:

وفقًا لنظرية الشبكات، يمكن التعرف على مرحلتين مختلفتين تمامًا من حيث التأثير على علم الاجتماع الاقتصادي. خلال الفترة الأولى، التي بدأت في أواخر الستينيات

ودامت حتى ما يقارب منتصف الثمانينيات، كان معظم التركيز منصبًا على دراسة تشابك الشركات. مما يعني، تلك الأبنية الاجتماعية التي نشأت من وجود شخص واحد في مجلس إدارة شركتين أو أكثر. وقد تناولت العديد من الدراسات هذا النوع، وكانت نتيجة هذه الدراسات كالتالي: يوجد العديد من أنماط التشابك على مر الزمن. والبنوك مع شركات التأمين هي الشركات الأكثر وضوحًا في هذه الشبكات(Nohria,1992). هذا، وقد أثبتت الدراسات في علم الاجتماع منذ ظهور المنظورات البنيوية أهمية البنى الاجتماعية في فهم سلوكيات ونواتج الفواعل الاجتماعية (بن سعيد، ٢٠١٥: ١٧٩).

وقد قام "مايكل أوسيم Michael Useem" بمشاركة فعالة عندما استطاع أن يوضح ـــ من خلال إجرائه دراسة مقارنة بين مدراء أكبر الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ـــ أن المدراء في الشركات الضخمة يمتلكون نظرة أشمل للاقتصاد عندما يجلسون على مقاعد في مجالس إدارات العديد من الشركات (Steiner,1995). ومن منتصف فترة الثمانينيات فصاعدًا، تغيرت الدراسات التي تتناول علم الاجتماع الاقتصادي تغيرًا كبيرًا، وأصبحت أكثر إثارة في المجمل، وقد يكون أحد أسباب هذا هو ظهور بعض الظواهر الاقتصادية التي تطابقت مع منظور الشبكات بشكل كبير. ويعد ظهور المناطق الصناعية الجديدة، التي يكونها التشابك بين مجموعة من الهيئات الصغيرة، واحدًا من هذه الظواهر، مما شجع قيام العديد من الدراسات بتناول الشبكات المتمثلة في المناطق الصناعية.

ويمثل تيار التحليل البنيوي للشبكات الاجتماعية التيار الأكثر انتشاراً في حقل علم اجتماع الشبكات. ينطلق أصحاب هذا التيار من قناعة أنه لابد من دراسة الفاعل الاجتماعي وعقلانيته كنتيجة للعلاقات التي يكونها مع الأفراد الآخرين المكونين للشبكة الاجتماعية المنتمي إليها، ولذلك يهتم أصحاب هذا التيار بدراسة الشبكات "الكاملة" أو "الكلية" أي شبكات العلاقات داخل جماعة معينة أو تنظيم محدد، يمكنهم بواسطته تعيين حدود الشبكة بالعلاقات الممكن تكوينها بين أفراد هذا التنظيم. أما التيار الثاني لتحليل الشبكات الاجتماعية، فقد تطور في خضم أعمال الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ممثلاً في

مدرسة مانشستر، التي اهتمت بدراسة العلاقات الاجتماعية المتشابكة والمعقدة. ويتميز هذا التيار بأداته المرجعية في تحليل الشبكات الاجتماعية، وهي الشبكات المتمحورة حول الفرد أو الشبكات الفردية، إذ إنه بدلاً من فصل أنساق العلاقات وأنساق القيم – مثلما يفعله أصحاب تيار التحليل البنيوي للشبكات- فإن الاتجاه الأنثروبولوجي لتحليل الشبكات الاجتماعية يحاول إظهار كيف تتداخل هذه الأنساق وتؤثر في بعضها البعض (ياسف، ٢٠١٦: ٢٤٢-٢٤٣).

ب- علم الاجتماع الثقافي Cultural Sociology:

يمثل علم الاجتماع الثقافي وجهة نظر الأقلية في علم الاجتماع الاقتصادي المعاصر، ومع ذلك كان له تأثير كبير على عدد كبير ممن يؤمنون به، ويعود أحد أسباب هذا التأثير إلى الإبداع الفكري للمؤيدين الرئيسيين لعلم الاجتماع الاقتصادي وهما "فيفيانا زيليزر Viviana Zelizer" و"بول دي ماجيو Paul Dimaggio". هذا وقد انتقدت زيليزر علم الاجتماع الاقتصادي المعاصر لميله إلى اختزال كل شيء في العلاقات الاجتماعية والشبكات – "الاستبداد الهيكلي الاجتماعي". كما رفضت البديل المتمثل في اختزال كل شيء في الاقتصاد في الثقافة "الاستبداد الثقافي". وينبغي أن يكون الهدف هو مراعاة العوامل الاقتصادية والثقافية (Smelser, Swedberg,2005;16).

وقد كان إنتاج كلٍّ من "فيفيانا زيليزر" و"بول دي ماجيو" فيما يتعلق بعلم الاجتماع ينصب في فئتين؛ بيانات تصويرية تطالب بالحاجة الماسة إلى إدماج منظور ثقافي إلى علم الاجتماع الاقتصادي، والدراسات التجريبية. ويمكن النظر إلى المقال الذي قدمته "فيفيانا زيليزر" Polemics of the Markets: Establishing a theoretical and Empirical Agenda (ما بعد الجدل الدائر حول الأسواق) كمثال على الفئة الأولى. ويشتمل هذا المقال على نقد حاد للرغبة المعاصرة لعلم الاجتماع الاقتصادي لاقتصار كل شيء على العلاقات الاجتماعية والشبكات، الأمر الذي أسمته "البنائية الاجتماعية المطلقة". وقالت عن دارسين أمثال "جرانوفيتر" و"بيرت" إن الثقافة ستبقى

مثلما بقت الآثار القديمة للحضارة البارسونية". ومع ذلك فقد رفضت أيضًا أن يتم تحليل الظواهر الاقتصادية من منطلق الثقافة فقط، كما لو كانت هي التي تشكل المعنى – الرغبة التي أسمتها "الثقافية المطلقة". وانتهت في مقالها إلى أن التحليل الجيد هو التحليل الذي يأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والهدف من هذا هو "رسم طريق وسط بين الثقافية المطلقة والبنائية الاجتماعية المطلقة" (Bandelj,2015;535-536).

أما بالنسبة للدراسات التجريبية في علم الاجتماع الاقتصادي من منظور الثقافة، فهناك أول ثلاثية كتبتها "فيفيانا زيليزر": ***Morals and Markets*** (الأخلاق والأسواق)، ***Pricing The priceless Child*** (تثمين الطفل الذي لا يقدر بثمن)، ***The Social Meaning Of Money***(المعنى الاجتماعي للمال). ففي كل هذه الأعمال كان ينصب التركيز على "البناء الاجتماعي" للظاهرة الاقتصادية؛ البناء الاجتماعي للتأمين على الحياة، القيمة الاقتصادية للأطفال، وللأنواع الأخرى من أشكال المال.(Zelizer,2001). وفي مقال ***Money And Morals*** (المال والأخلاق)، كان التركيز منصبًا على الاستجابة أو المقاومة الثقافية للتأمين على الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما تم ربط القيمة المقدسة للحياة بالرغبة العلمانية لتحديد سعر لموت شخص ما. وفي العمل الثاني، ***Pricing The Priceless Child*** (تثمين الطفل الذي لا يقدر بثمن)، كانت دراسات "زيليزر" تمثل عكس الفكرة الأولى؛ الأطفال، من المنظور الأمريكي، بعد أن كانوا ذوي قيمة اقتصادية في القرن التاسع عشر أصبحوا "بلا ثمن"، أو بتعبير أفضل "لا يقدرون بثمن" في القرن العشرين. وفي آخر الأعمال في ثلاثيتها – ***The Social Meaning Of Money*** (المعنى الاجتماعي للمال) – أوضحت "زيليزر" أن المال ليس شيئًا غير اجتماعي محايدًا، ولكنه يؤثر على الثقافة بالعديد من الطرق.

كما قدم بيير بورديو تحليلاً ثقافياً لظواهر اقتصادية من خلال ثلاث دراسات، أولاها؛ عمله في الجزائر على "اقتصاد الشرف" ١٩٥٠، والثانية؛ دراسته للائتمان

١٩٦٣، والثالثة؛ دراسته لاقتصاد المنازل العائلية الواحدة ١٩٩٩، متخذاً من الأنثروبولوجيا الاقتصادية إطاراً تفسيرياً (Swedberg,2011;70).

ج- نظرية التنظيم Organization Theory:

الشق الثالث من علم الاجتماع المعاصر الذي أثر على علم الاجتماع الاقتصادي بشكل حاد هو نظرية التنظيم. وهناك العديد من الأسباب لهذا. السبب الأول: أن الكثير من المنظمات الاقتصادية كانت تعتنق هذه النظرية بشدة. وأيضًا حقيقة أن نظرية التنظيم في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستوعب الكثير من أفكار "علم الاجتماع الصناعي" عندما بدأ هذا العلم في الانحدار في الستينيات والسبعينيات. السبب الثاني: في هذا الانحدار هو أن علم الاجتماع الصناعي أصبح مقتصرًا على منظورات ضيقة جدًا، وكان يميل للتركيز فقط على العمل الجماعي، في معزل عن المشاريع والإجراءات الاقتصادية الأخرى. والسبب الثالث: هو أن نظرية التنظيم أولت الاهتمام لفترة طويلة لحقيقة ما يمكن تحقيقه من خلال تدريس علم الاجتماع الاقتصادي داخل كليات التجارة بواسطة علماء اجتماع.

إحدى الأطروحات الموجودة داخل نظرية التنظيم والتي ألهمت العديدين من أصحاب الدراسات الاقتصادية هي "تأثير الموارد الخارجية". والفكرة الرئيسة هنا هي أن المؤسسة دائمًا ما تعتمد على بيئتها فيما يتعلق بالموارد. ومن الموضوعات التي أثارت "بيرت" Ronald Burt بشكل خاص هي كيفية تأثير المنافسين والموردين والعملاء على الطريقة التي تحكم بها الشركة. وقد وضح "بيرت" أنه كلما راعت الشركة هذه العوامل الثلاثة في طريقة حكمها، زادت أرباحها (أو أكثر تحديدًا: تزيد الأرباح كلما قل المنافسون وازداد الموردون والعملاء).

وإحدى الشخصيات الرئيسة في علم الاجتماع الاقتصادي الأمريكي المعاصر هو نيل فليجشتاين، جامعة كاليفورنيا، بيركلي. وأدخل في علم الاجتماع الاقتصادي ما يسمى بالنهج السياسي الثقافي القائم على فكرة فهم الأسواق على أنها سياسة. وهذا يعني أن

الأسواق حتى في شكلها التنافسي وغير التنظيمي تمثل هيكل علاقات القوة، وهناك أولئك الذين يهيمنون وأولئك الذين لا يهيمنون. والمؤسسات كقواعد ومنظمات يقوم ببنائها ولصالحها وكلاء أقوى. فالمسيطرون يحاولون دائماً إعادة ترتيب قواعد اللعبة لصالحهم، وبالتالي، يمكن فهم الأسواق على أنها أبنية سياسية مع قتال مستمر ومتكرر من أجل مركز مهيمن. في وقت لاحق في كتابه "عمارة الأسواق" التي نشرت في عام ٢٠٠١ يُفهم فليجشتاين "السوق" على أنه حيز اجتماعي يحدد الثقافات المحلية العلاقات الاجتماعية بين الوكلاء الاقتصاديين. وهو نظام للهيمنة أيضاً (وهذا هو السبب في استخدام اسم "النهج الثقافي السياسي) (Veselov,2013;29).

سادساً – علم الاجتماع الاقتصادي: رؤية مستقبلية:

بعد استعراض تطور ميدان الدراسة في علم الاجتماع الاقتصادي ومنظوره وطبيعة الموضوعات في أجندته البحثية، أشير الآن إلى آفاق المستقبل لعلم الاجتماع الاقتصادي خلال الأعوام القليلة القادمة، وذلك – بالطبع – في ضوء النظرية السوسيولوجية والموضوعات التي يهتم وينشغل بتحليلها علم الاجتماع الاقتصادي. وهنا يثار تساؤل: هل ستزداد أهمية علم الاجتماع الاقتصادي في المستقبل؟ أم سينشغل بدراسة موضوعات هامشية ليست ذات قيمة؟ أم أنه سيتلاشى بشكل كلي؟

ومن الأسئلة التي يعد من المهم البحث عن إجاباتها عند محاولة تقييم علم الاجتماع الاقتصادي السؤال المتمثل في: ما الموضوعات التي درسها علم الاجتماع الاقتصادي؟ وما الموضوعات التي تجاهلها؟ وبأخذ الحقيقة القائلة بأن الأشكال الأقدم من علم الاجتماع الاقتصادي قد تركت الكثير من الموضوعات الاقتصادية ولم تستكشفها، فإن علم الاجتماع الاقتصادي المعاصر قد استكمل بشكل كبير الفجوات البحثية والمعرفية التي تجاهلها علم الاجتماع الاقتصادي الكلاسيكي. وتدور هذه الدراسات حول موضوعات مثل: تطور المؤسسات والاقتصادات ومجموعات الأعمال والتجارة ورأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى موضوعات أخرى.

وبالطبع فإن هناك عدداً من الموضوعات التي لم يتم البحث الكافي فيها أو لم يتم بحثها بعد. فمن بين الموضوعات المهملة: الجانب القانوني. أو بشكل أكثر دقة، لِنَقُل جانب العلاقة بين القانون والاقتصاد. كما تم تحليل عدد متزايد من الموضوعات الاقتصادية في ضوء ثلاثة من أكثر الاتجاهات المبتكرة في علم الاجتماع المعاصر؛ وهي نظرية الشبكات الاجتماعية ونظرية التنظيم والنظرية الثقافية. ومن بين نقاط القوة الأخرى لعلم الاجتماع الاقتصادي المعاصر، أنه يمثل تجسيدًا ناجحًا وحديثًا من أواخر القرن العشرين لنظريات علم الاجتماع متوسطة المدى Middle Range Theory التي تجمع الجوانب النظرية والتجريبية(Hedstrom,2017). لكي تجسر الفجوة بين الفروض المحدودة للدراسات الإمبريقية النزعة والنظريات الكبرى المجردة. وتسهم تلك النظريات في تقديم فهم أوسع للفعل الاجتماعي وللبنية الاجتماعية(الزيباري، ٢٠١٥: ١٩٣).

ويتمتع علماء الاجتماع الاقتصادي بمستقبل باهر، فيما يتعلق بكل من تطوير النظريات الجيدة عن كيفية تشكل الاقتصادات داخل أبنية اجتماعية ذات ملامح ثقافية، فضلاً عن الفرص المتاحة لعلم الاجتماع الاقتصادي لتدارس الفعل الاقتصادي الفردي أو الجماعي أو حتى المؤسسي، وذلك من خلال تطوير أساليب وأدوات منهجية ملائمة لطبيعة الموضوعات الجديدة، فضلاً عن التحديات التي يواجهها علم الاجتماع الاقتصادي في عصر العولمة، في عالم منفلت ـــ وفقًا لرأي جيدنز ـــ لا تقتصر تجلياتها في كونها ظاهرة لا تقتصر تأثيرها على الأنظمة الاجتماعية الكبرى، مثل النظام الاقتصادي أو أسواق المال، بل في أن أثرها يصل إلى مستوى الأنظمة الفرعية والفردية.

(أ) التجديد النظري في علم الاجتماع الاقتصادي ومقاربات نظرية جديدة:

يَلقى علم الاجتماع الاقتصادي اهتمامًا واسع النطاق في الفترة الأخيرة، فعلى مدار الأعوام القليلة السابقة ادعت العديد من الدراسات انتماءها إلى هذا المجال الفرعي الذي يمثل نقطة التلاقي لمنطقتين رئيستين من العلوم الاجتماعية. ويعتبر الأساس الذي قام عليه هذا المجال الفرعي هي بعض الدراسات المتخصصة التي قام بها مؤلفون معينون، بجانب

الكثير من المقالات العامة التي تناولت العلاقات بين الاقتصاد والمجتمع (أمثال: أيه. مارتينيللي A.Martinelli ؛ يو. هيملستراند U.Himmelstrand ؛ أر. جيه هولتون R.J.Holton)، ومقالات تناولت علم الاجتماع الذي يتناول الحياة الاقتصادية (ام. جرانوفيتر M.Granovetter، وأر. سويدبيرج R.Swedberg؛ أن. جيه. سميلسر.N J.Smlser)، ومقالات تتناول العلاقات بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع (أر. سويدبيرج)، ومقالات تتناول ماضي وحاضر ومستقبل علم الاجتماع الاقتصادي (أر. سويدبيرج، ١٩٩١).

وتعد هذه الأبحاث جزءًا من عملية التجديد النظري التي تجري في مجال علم الاجتماع الاقتصادي في ظل مجهودات قام بها علماء الاجتماع، خاصة أمثال "مارك جرانوفيتر" و"هاريسون سي. وايت Harrison.C,white " (Swedberg, 2006;3). وقد وضحت رغبة هؤلاء العلماء في عدم تركهم المجال لعلماء الاجتماع الذين ركزوا أبحاثهم على إشكالية الاختيار العقلاني Rational Choices، أمثال "جيمس كوليمان James Coleman"، أو لعلماء الاقتصاد فقط – سواء أكانوا مؤيدين "للإمبريالية الاقتصادية" أو معارضين لها، والتي تعد أعمال "غاري أس. بيكرGary.s.Becker" - وبلا شك سيبقى للأبد - النموذج المثالي عليها، أو من واضعي نظريات تكاليف التعاملات الاقتصادية Transaction-Cost Economics، أمثال "أوليفر إي. ويليامسون Oliver.E.Williamson"-(Steiner,1995;175-177).

- **مقاربة سوسيولوجيا الأسواق:**

على مدى السنوات العشرين الماضية، اهتمت أعداد كبيرة من الكتب والأوراق العلمية المهمة بالمداخل الاجتماعية لعمليات السوق (Fligstein,2002;xv). ومن هنا كانت مقاربة سوسيولوجيا السوق، والتي عرفت "السوق" بأنه "بنية اجتماعية لتبادل الحقوق التي يتم فيها تقييم العروض وتسعيرها، والتنافس مع بعضها البعض". فالأسواق

هنا هي أبنية اجتماعية مستقرة نسبياً تعرض ميزات دائمة. فهناك نوعان من الأسواق، الأول: تؤدي فيها الجهات الفاعلة أدواراً دائمة أكثر أو أقل بوصفها إما "مشتر" أو "بائع"، والثاني: الأسواق التي تبدل فيها الجهات الفاعلة أدوارها. نسمي النوع الأول "أسواق الأدوار الثابتة"، والثاني "الأسواق المتغيرة"، ويستشهد بالبورصة كمثال على الأسواق متغيرة الأدوار والفاعلين.

ولفهم التحول، لابد من الإشارة إلى العمل الكلاسيكي لـــ "كارل بولاني Karl The great Polanti Transformation في فهم مخاطر وإمكانات السوق، والذي أكد على أن الأسواق قد أصبحت أكثر تعقيداً وأكثر توليداً للحركات الاجتماعية المضادة. فإن "التحول الكبير" لا يتجلى في تطور الأسواق ولكن يظل رد فعل على هذا التطور(بوراووي، ٢٠١٦: ٣).

- **مقاربة ثقافة الأسواق:**

في مقالته القصيرة ثقافة الأسواق، قدم فريدريك Frederick تحليلاً ثقافياً للسوق، من خلال فهم المعاني الثقافية التي تخلقها الأسواق، وهو ما حلله للأسواق العالمية والحرف المحلية: تايلاند وكوستاريكا (Wherry, 2012). ومن هذ المنطلق، تعالج أحد النُهج المعاصرة في علم الاجتماع الاقتصادي الثقافة باعتبارها مكوناً للأسواق (الأسواق هي الثقافة)، بينما يعامل البعض الآخر الثقافة باعتبارها شيئاً يؤثر على الأسواق (الأسواق لها ثقافة). فالنهج المعاصر والجديد للأسواق يدمج الثقافة في تحليلات العمل الاقتصادي من خلال معاملة الثقافة كمتغير رئيس يشكل أسواقاً أو يؤثر على عملها (Levin,2008;114). وفي نواحٍ كثيرة، يأخذ "المنعطف الثقافي" في علم الاجتماع الاقتصادي (كما هو محدد، علي سبيل المثال من قبل روجر فريدلاند وجون موهر Roger Friedland and John Mohr (2004) إلى حدود جديدة مع تركيزه على المعاني: "المعاني (النوايا الثقافية) التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار أو تلك الأشياء التي نسميها الأسواق (Godart,2012; 380).

- **مقاربة عولمة الأسواق:**

لم تكن العولمة الاقتصادية إلا سلسلة من التطورات الاقتصادية الهائلة المبنية على التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم الغربي بصورة خاصة منذ الحرب العالمية الثانية، مما دفع الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية إلى المزيد من الاستثمارات في هذه التقنيات الجديدة التي تمثلت في تقنيات الاتصالات والمعلوماتية. مما كان لها الأثر الكبير في تغيير مفهوم السلعة والسوق. فما عادت السلع التي نستهلكها هي السلع الزراعية، أو الصناعية التقليدية ولا أن مفهوم السوق ينحصر بمكان وزمان معينين. إنما أصبحت السلعة تعني المعلومات وتقنياتها، والسوق أصبح الفاكس والانترنت فتبدلت الحياة المعاصرة(فرحان، ٢٠١٢: ٣). ومن ثم، فقد أفرزت الجهود التي بذلتها أقوى الشركات في العالم لتطوير الأسواق العالمية أدبيات اجتماعية واقتصادية كبيرة حول كيفية تشكيل الأسواق عبر الوطنية، والمراحل التي تميز تطوير السوق، وما قواعد التبادل الأكثر فعالية (W. Light,2007;237).

- **مقاربة إسلام السوق:**

لا يقرأ باتريك هايني (P.Haenni) في كتابه إسلام السوق: الثورة المحافظة الأخرى، التحولات النوعية للحركات الإسلامية على مستوى الماكرو، وإنما يركز على التحولات النوعية في التدين لدى عينة من الأعضاء تتقاطع سماتها مع فرضيات الباحث، وتستجيب خصائص هؤلاء مع زاويته البحثية (الميكرو). فإسلام السوق هو مزيج من النزعة الفردانية المتعولمة ونزع للقداسة عن الالتزام التنظيمي، بما يتضمنه ذلك من التخلي عن الشعارات الكبرى (هايني، ٢٠١٥: ١٣-١٦). ويُرجع انتشار وتوسع تلك المقاربة إلى محددات أساسية (طيفوري، ٢٠١٦: ٢١٥-٢١٦):

- تبلور حالة جديدة من التدين الفرداني معاصرة، بطموح ذاتي بعيدًا عن الجماعة، وببُعد نضالي أقل من دون أيّ مركب نقص.

- نقل معركة "الأسلمة" من حقل الديني والسياسي ذي الطابع العنفي إلى حقلي الديني والاقتصادي في لعبة جديدة.
- تسييس غير الإسلاميين للإسلام؛ فإسلام السوق لا يعني نهاية السياسة، بل فقط إعادة تسييس الديني على أسس نيوليبرالية قادرة على مزيد من الاحتواء.

ومن هذا المنطلق، فإن ظاهرة "إسلام السوق" شكل جديد من أشكال الكينونة الإسلامية، تخرج من صلب الإسلام السياسي أو تمر بمحاذاته، وتشترك معه في المنبع لكنها تختلف معه في الهدف والوسيلة، وتحديد مجالات العمل. وفي ذلك فإن إسلام السوق يعكس من منظور علم الاجتماع الاقتصادي عمق التفاوت الاجتماعي الذي تستفيد منه البرجوازيات المتدينة. ومن ثم لم تعد وظيفة السوق الترويج للأفكار وإقناع روادها بها، بل صارت تلبية طلبات الجمهور المستهدَف، وأغلبه من البرجوازية المتدينة الكارهة كل نضال ذي محتوى سياسي بالمعنى الأصيل أو بالمعنى الدخيل. على هذا الأساس يَظهر الإسلام نتاجًا استهلاكيًا مندمجًا في فضاء السوق الشامل، ليصبح المستهلك الإسلامي في "إسلام السوق" في مكان المناضل الإسلامي في "الإسلام السياسي". ومن ثم تجاوز "إسلام السوق" أبناء الملة سعيًا نحو العالمية من خلال "تشفير الهوية الدينية"، واستعمال جميع وسائل الدعاية والإغراء، والانخراط الكلي في قواعد السوق، أملًا في صناعة علامة تجارية عالمية ترفع أسهم الأصل التجاري لصاحبها.

- **مقاربة الدولة الذكية واقتصاد المعرفة:**

تأتي مقاربة "الدولة الذكية" كأحدث تصور ارتبط بتحولات مفهوم الدولة، وارتباطه من جهة أخرى بتحولات الاقتصاد والمجتمع، والذي يعيش حالة من التوجه العام نحو التقنية والمعرفة والإبداع والابتكار، وهو ما يجعل هذه المقاربة الأكفأ على فهم ومسايرة هذه التحولات. فالاتجاه الآن نحو الاقتصاد الرقمي؛ مما أدى إلى المصانع الذكية والشركات والمنظمات الذكية والمدن الذكية(Ivanenko,2019;291).ولا تعني هذه المقاربة في جوهرها ما قد تذهب له كثير من التفسيرات أنها (الحوكمة الذكية أو حكومة

التقنية) بل قد تكون هذه الأخيرة جزءًا من كل منظومة الدولة الذكية، فهي مقاربة أشمل من ارتباطها بالتكنولوجيا فقط. وتعني هذه المقاربة أن تتفرغ الدولة لخلق التوافق بين القيم الكبرى وضمان التفاف المجتمع حولها في أوقات الأزمات والتهديد الخارجي، وهي التي تتفرغ من إدارة الصراعات الداخلية اليومية إلى إدارة رفاه الناس وعدالة التوزيع في الموارد. فالدولة الذكية هي نموذج يسعى إلى (بناء كتلة تاريخية في أوانها)، ويقصد بهذا هو تنشئة وصناعة جيل من المفكرين والباحثين والخبراء والمبدعين، وتسويق لأفكار ورموز وقيم في كافة المجالات المعرفية والاجتماعية والمجتمعية، إن هذه المكونات مجتمعة تخلق مرحلة الإزاحة التاريخية للدولة من مقاربة غير متوافقة مع مقدرات واعتمادات الدولة إلى مقاربة أكثر فعالية وقوة وأدائية. والدولة الذكية تنهض على "ميكانزيم الابتكار" الذي لا تتحقق فعاليته ولا يتلامس مع واقعه ولا ينتقل من الذاتية إلى التراكمية المجتمعية المنتجة للمعرفة والمنتج، إلا بتحقيق دعامات التوجه الحداثي للدولة والذي تمثله "الدولة الذكية" في تركيزها على رباعية: اقتصاد المعرفة، والذي يقصد به حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستشارات الذهنية داخل نسيج الاقتصاد، سواء كان نقدياً عينياً أو خدمياً أو سلعياً، تنويع آليات المشاركاتية، تطوير بنى الاستثمار المعرفي، مركزية الدعم السياسي (عبيكشي، ٢٠١٦: ٤٩٠).

(ب) علم الاجتماع الاقتصادي في مفترق طرق:

لقد أثارت الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في ٢٠٠٨، وتداعياتها التي لا تنتهي اهتماماً متجدداً لدى الجمهور والأكاديميين برؤى بديلة لفهم الاقتصاد. وفي هذا السياق حاول علم الاجتماع الاقتصادي تقديم رؤى جديدة من هذا القبيل. حيث استهدف تحقيق هدفين طويلي المدى ومتشابكين: (ا) اقتراح نظرية عامة وعدد من المقاربات للأسواق تراعي الأبعاد الاجتماعية، (ب) الاستفادة من أطروحات علم الاجتماع الثقافي في تفسير الظواهر الاقتصادية. هذا، وقد انتشر مؤخراً كتابان في مجال علم الاجتماع الاقتصادي لمعالجة هذين الهدفين، حيث واصل باتريك أسبرز الرحلة النظرية التي بدأها مع

اثنين من الأعمال السابقة هما: الأزياء في الأسواق، وعلم اجتماع الأسواق لبرينستون ونيفرستي. وفي هذه المجالات، استخدمت شركه أسبرز صناعه الأزياء (أو كما أطلق عليها اسم "تجار الملابس ذات العلامات التجارية" مثل زارا و H&M) للتشكيك في وجود النظام في الأسواق: لماذا وكيف يكون لدينا النظام في الأسواق (وفي الحياة الاجتماعية بشكل عام) بدلاً من الفوضى؟ الكتاب الجديد لشركه "أسبرز"، وكذلك برنامجه البحثي الشامل يحدد مسارًا طموحًا لعلماء الاجتماع الاقتصادي (Aspers,2012;158).

ولاشك أن الأزمات الاقتصادية لها تأثير في مسيرة علم الاجتماع الاقتصادي بالسلب وبالإيجاب؛ حيث يبدأ علماء الاجتماع الاقتصادي التفكير في منتجهم البحثي وجدواه المجتمعية في ظل الأزمات الاقتصادية المتكررة؟ حيث إن خبراء الاقتصاد ليسوا وحدهم الذين يتعين عليهم أن يفكروا في النقد في تأثير نظرياتهم التي أطلقت لها العنان على العالم. إن علماء الاجتماع الاقتصاديين الذين روجوا – أو على الأقل نشروا – آراء النخب الاقتصادية، لابد وأن يأخذوا بعض الوقت للتفكير ملياً فيما إذا كان عملهم قد أضفى الشرعية على المعرفة والسلطة المالية. إن الاقتصاد ليس وحده الذي يجب أن يتغير، بل علم الاجتماع الاقتصادي أيضًا، فهناك انتقادات وافرة للمجتمع الاستهلاكي والرأسمالية والليبرالية الجديدة في علم الاجتماع. ومن ثم يتطلب منهم الإجابة النظرية والإمبريقية عن أسئلة عدة، من قبيل: ما جذور الانهيارات الاقتصادية المتكررة على مدى القرون السابقة؟ وما طبيعة المال وأهمية السيولة في مجتمعات السوق؟ (Ross,2014;374-376). ومن هنا، يتعين على علماء الاجتماع الاقتصادي تقديم تحليلات وتفسيرات للاضطراب الاقتصادي والاجتماعي، وتقديم الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بظهور الأزمات المالية. ومن التفسيرات الاقتصادية المهمة التي ظهرت لتوضيح أسباب الأزمات الاقتصادية، كتابان مهمان في هذا المجال، كتاب سيرج لاتوش Serge Latouche's وداعًا للنمو Farewell to Growth عام (٢٠١٠) وكتاب ماسيمو أماتو Massimo Amato ولوكا فاناتتشي Luca

Fantacci's نهاية المالية The End of Finance عام (٢٠١٢)، واقتراح أهداف جديدة لاقتصادات ما بعد الأزمة.

وتشير القراءة المتأنية لهذين الكتابين أيضًا إلى أوجه القصور في علم الاجتماع الاقتصادي، حيث يسلط لاتوش الضوء على أهمية النظر في نماذج وممارسات اقتصادية بديلة، وفي إطار تقسيم غريب للعمل، تُترك دراسات الاستدامة، والبرامج الاجتماعية القائمة على نماذج اقتصادية منخفضة النمو وغير النمو، وحركات الانتقال الإيكولوجية لعلماء الاجتماع في ميادين أخرى. وحتى العملات البديلة ومخططات الصرف والتجارة المحلية تعتبر هامشية بالنسبة لتعميم علم الاجتماع الاقتصادي، الذي تهيمن عليه ــــ إلى حد ما في الوقت الراهن - دراسات التمويل. وهنا يقترح لاتوش دوراً جديداً مهماً لعلم اجتماع المال Sociology of Money . ومن هنا، تحدى لاتوش الهدف العريق للاقتصاد: توسيع الثروة الوطنية. وتشير هذه الانتقادات إلى أن الغرض من علم الاجتماع الاقتصادي يحتاج أيضًا إلى بعض إعادة التقييم، والتفكير خارج الحدود الضيقة لما يشكل حاليًا علم الاجتماع الاقتصادي، ومن ثم الحاجة إلى طائفة أوسع من المنظورات والمفاهيم والشواغل التحليلية وإعادة تطوير علم الاجتماع الاقتصادي (Ross,2014;382).

(ج) علم الاجتماع الاقتصادي وتداخل التخصصات Interdisciplinary :

في الوقت الراهن يدخل علم الاجتماع الاقتصادي في حوار مشترك مع أفرع عدة في علم الاجتماع، لعل أبرزها: علم اجتماع الأسواق وعلم اجتماع الاستهلاك وعلم الاجتماع الائتماني. حيث يهتم علم اجتماع الأسواق بتحليل الأبنية الاجتماعية والساحات التي تحدث فيها عمليات التبادل بين المشترين والبائعين بموجب مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم العلاقات بين المنافسين والموردين والعملاء. على الجانب الآخر هناك علم اجتماع الاستهلاك الذي يتمحور حول دراسة تحليلية لإشكالية الاستهلاك، والبحث في: ماذا يستهلك البشر، وعلاقة الاستهلاك بأنماط الحياة(Fligstein,2015). أما علم الاجتماع الائتماني، فهو الفرع العلمي الذي ظهر

خلال دراسة بورديو عن الائتمان عام ١٩٦٠، التي قسمت البنك وعملاءه إلى جزأين، مع تكريس الأول للتفاعلات بين البنك والأشخاص الذين يريدون الائتمان، والثاني وضع هذه التفاعلات ضمن منظور اجتماعي وثقافي وتاريخي واسع (Swedberg,2011;71).

وجوهر تداخل التخصصات هو أن الدراسة متعددة التخصصات هي عملية من جزأين: فهي تعتمد بشكل نقدي على وجهات النظر البينية، وإدماجها في تخصصات فرعية جديدة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يتم استخدام هذه العملية بشكل مناسب لفهم ظاهرة معقدة موجودة سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية...إلخ. ويمكن أيضاً أن تتكيف مع خلق ظاهرة معقدة جديدة مثل منتج جديد من قبل فريق متعدد الوظائف في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، وعمل تحليلي متعدد التخصصات من قبل الأخصائيين الاجتماعيين أو المعالجين(Newell,2003;248).

(د) علم الاجتماع الاقتصادي والنوع الاجتماعي:

انشغل علم الاجتماع الاقتصادي في تاريخه الطويل بتدارس موضوعات محددة، تكررت كثيراً بين علماء الاجتماع الاقتصادي المعاصر، حيث انحصرت أغلب الموضوعات في دراسة المنظمات الرسمية، ومعظمها في القطاع الخاص. وهؤلاء علماء الاجتماع، مثل جرانوفيتر (١٩٨٥)، بيرت (١٩٨٢)، وايت (١٩٨١)، وبول وديماجيو (١٩٩١). ومن ثم كان من المهم تدارس النوع الاجتماعي في الاقتصاد، وكيف تساعدنا الأدوات المفاهيمية لعلم الاجتماع الاقتصادي على فهم النوع في الاقتصاد، وكيف توفر الدراسات الجنسانية رؤية يمكن من خلالها إعادة النظر في حدود ومطالبات علم الاجتماع الاقتصادي. حيث يمكننا البدء بمناقشة ما المواضيع التي يغطيها علم الاجتماع الاقتصادي، بحجة أن التحيز الدقيق بين الجنسين ربما تسبب في تركيزنا على المنظمات الرسمية واستبعاد سلوك الأسرة المعيشية والكثير حتى من قطاع الرعاية المدفوعة الأجر من علم الاجتماع الاقتصادي. وإذا نظرنا نظرة أوسع لما هو "الاقتصاد"، فإنه يشمل الأسر المعيشية، والمنظمات التي يعمل فيها الناس مقابل أجر والتي يشترون منها السلع والخدمات،

والأسواق في أي منها جزء لا يتجزأ منها. ثم نناقش مجموعة الأدوات المفاهيمية المرتبطة عادة بعلم الاجتماع الاقتصادي: الشبكات الاجتماعية، الثقافة والمعايير والمؤسسات. ومن ثم يمكننا الوقوف على التمايز بين الجنسين وعدم المساواة في العمالة المدفوعة الأجر والأسرة المعيشية، وديناميات السلطة. ومن هنا يتعين على معظم علماء الاجتماع في الاقتصاد إدماج اهتمامات النوع بشكل جدي في تحليلاتهم السوسيو اقتصادية (England, Folbre,2013;4-5).

(٥) علم الاجتماع الاقتصادي واقتصاد اليوم:

عندما تم إحياء علم الاجتماع الاقتصادي في منتصف الثمانينيات، أطلق رواده عليه آنذاك "علم الاجتماع الاقتصادي الجديد" New Economic Sociology، وعني بـــ "الجديد" أولاً وقبل كل شيء أنه يمثل نهجاً مختلفاً عن الاقتصاد القديم ونهج المجتمع. ووفقاً لهذا النهج، الذي يرتبط عادة بعمل تالكوت بارسونز وويلبرت إ.مور، ينبغي على خبراء الاقتصاد أن يتعاملوا مع الاقتصاد وليس مع المجتمع، وينبغي لعلماء الاجتماع أن يتعاملوا مع المجتمع وليس مع الاقتصاد. ومع ذلك، هذه هي النقطة المفهومة جيدًا حتى الآن، وأفضل طريقة لتبرير 'الجديد' في "علم الاجتماع الاقتصادي الجديد" هو تفسيره بمعنى أننا بحاجة إلى علم اجتماع اقتصادي جديد في عالم اقتصادي جديد. وفي حين يُنظر إلى علم الاجتماع الاقتصادي على أنه يبني على عمل ماركس وفيبر وشومبيتر وبولاني، فإن اقتصاد اليوم يختلف تمامًا عما كان عليه قبل ١٥٠ عاماً أو حتى قبل ٥٠ عامًا. فالفصول الدراسية ليست كما كانت في أيام ماركس؛ والرأسمالية العقلانية ليست هي نفسها كما كانت في أيام فيبر. إن رواد الأعمال ليسوا كما كان الحال في أيام شومبيتر، والأسواق ليست هي نفسها كما كانت في أيام بولاني.

إن التقاط هذه السمات الجديدة للحياة الاقتصادية – الشبكات والأسواق الإلكترونية والدور المتغير للجنسين في الحياة الاقتصادية وأكثر من ذلك بكثير – يشكل جدول الأعمال الحقيقي والمهم لعلم الاجتماع الاقتصادي المعاصر(Swedberg,2007,322-323).

المراجع والهوامش:

١. أبو دوح، خالد (٢٠١٧) تشكيل النخب الاجتماعية في مصر، مجلة الديمقراطية، مجلد ١٧، العدد ٦٨، مؤسسة الأهرام.

٢. أبو غليون، جمال صالح محمد (٢٠١٠) استراتيجيات الحد من ظاهرة الفساد الإداري، المؤتمر السنوي العام: نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

٣. ابن سعيد، لانا بنت حسن بن سعد (٢٠١٤) ريادة الأعمال الاجتماعية وموقف الخدمة الاجتماعية منها، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد الثامن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

٤. آتالي، جاك (٢٠١٣) قصة موجزة عن المستقبل، ترجمة: نجوى حسن، المشروع القومي للترجمة، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

٥. التابعي، كمال (٢٠٠٩) مقدمة في علم الاجتماع الاقتصادي، دار النصر للنشر والتوزيع، القاهرة.

٦. الجوهري، محمد وآخرون (١٩٨٠) ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة.

٧. الحسن، إحسان محمد (١٩٩٩)، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، لبنان.

٨. الحسيني، رباب (٢٠٠٩) ممارسة المسئولية الاجتماعية من المفهوم إلى التطبيق، المؤتمر السنوي الحادي عشر: المسئولية الاجتماعية والمواطنة ١٦-١٩ مايو، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٩. الحسيني، عزة أحمد محمد (٢٠١٣)، اقتصاد المعرفة والتعلم مدى الحياة: دراسة إقليمية لخبرة الاتحاد الأوروبي وإمكانية الإفادة منها في مصر، دراسات تربوية واجتماعية، المجلد ١٩، العدد الثاني.

١٠.الحمش، منير (٢٠٠٧) محمد سمير مصطفى، الاقتصاد السياسي: الفساد والإصلاح والتنمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٣٩، القاهرة.
١١.الحوراني، محمد عبد الكريم (٢٠١٢) النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.
١٢.الدمرداش، محمود محمد (٢٠١٠) سياسات تمكين المرأة وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة: الجزء الأول، مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١٠٠، العدد ٤٩٩، القاهرة.
١٣. الروسان، إيهاب (٢٠١٢) خصائص الجرائم الاقتصادية: دراسة في المفهوم والأركان، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، الجزائر.
١٤. الزيباري، طاهر حسو (٢٠١٥) النظرية السوسيولوجية المعاصرة، دار البيروني للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.
١٥. الصلاحي، فؤاد (٢٠١٣) المواطنة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد ٣٤، العدد الثاني، جامعة صنعاء، اليمن.
١٦.العباس، بلقاسم (٢٠١٣) اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد ١٥، العدد الأول، الكويت.
١٧. العربي، أشرف (٢٠١٣) الربيع العربي: مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد ١٥، العدد الأول.
١٨. الفياض، عباس كاظم جياد (٢٠١٠) الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، رسالة دكتوراه في علم الاقتصاد السياسي، العراق.
١٩. بدر، يحيى مرسي (٢٠٠٨) علم الاجتماع. مقدمة في سوسيولوجيا المجتمع، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
٢٠. بن سعيد، مراد (٢٠١٥) علم الاجتماع ـــ الشبكات والتعقيد: نموذج مقترح لتطبيقات العالم الصغير في العلوم الاجتماعية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، إضافات، العدد ٣٢، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، لبنان.

٢١. بن عمار، مقني (٢٠١١) مفهوم الجريمة الاقتصادية في القانون المقارن: دراسة قانونية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد ١١.

٢٢. بوراووي، بوراووي (٢٠١٦) مستقبل السوسيولوجيا، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، العدد ١٧، كلية الآداب والعلوم بالمرج، جامعة بنغازي.

٢٣. بوراووي، مايكل (٢٠١٥) مواجهة عالم غير متكافئ، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد ٣٢، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، لبنان.

٢٤.بورتيز، أليخاندرو (٢٠١٩) رأس المال الاجتماعي: أصوله وتطبيقاته في علم الاجتماع الحديث، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، مجلد ٧، العدد ٢٧، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٢٥. بولعراس، نور الدين (٢٠١٥) في سوسيولوجيا التشغيل والبطالة في الجزائر من تسيير سوق التشغيل إلى تسيير البطالة: مقاربة سوسيولوجية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ١٩، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

٢٦. جبلي، رياض بن (٢٠٠٨) تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية، جسر التنمية، المجلد ٧، العدد ٧٢، الكويت.

٢٧. حسين، الحسين حامد محمد (٢٠١٣) التربية المدنية وتمكين المرأة الريفية في المجتمع المصري، الثقافة والتنمية، السنة ١٣، العدد ٦٨.

٢٨. خميس، أحمد سعد محمد (٢٠١٧) محددات ريادة الأعمال في تبوك: مقترحات وحلول بإشارة إلى مشروعات الريادة في عام ٢٠١٤، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلد ٣، العدد الثاني، المركز القومي للبحوث، غزة.

٢٩. رجال، السعدي (٢٠١٣) مسعي سمير، اقتصاد المعرفة والتغير في بيئة الأعمال، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد ٢١، الجزائر.

٣٠. زايد، أحمد (٢٠٠٥) تناقضات الحداثة في مصر، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.
٣١. زكي، رمزي (١٩٩٩) العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة.
٣٢. زوبيري، عبد الله (٢٠١١) المجتمع المدني وصناعة النخب، دراسات استراتيجية، العدد ١٥، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية.
٣٣. ساسن، ساسكيا (٢٠١٤) علم اجتماع العولمة، ترجمة: علي عبد الرازق جلبي، العدد ٢٠٤٨، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
٣٤. سالم، توفيق مجاهد (٢٠١٠) النسوية والعولمة من الآثام الأولى للبرجوازية إلى النهايات غير السعيدة في العولمة، مجلة النوع الاجتماعي والتنمية، العدد الرابع، اليمن.
٣٥. سليمان، حسن (٢٠١٥) مستقبل البطالة وإحياء التاريخ، مجلة الدوحة، السنة ٨، المجلد ٩١، وزارة الإعلام.
٣٦. طيفوري، محمد (٢٠١٦) إسلام السوق: جدلية الديني والاقتصادي: قراءة نقدية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، مجلد ٥، العدد ١٧، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٣٧. عبد الرحمن، عبد الله محمد (٢٠٠٠) علم الاجتماع الاقتصادي: النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٣٨. عبد الصمد، الهادي (٢٠١١) فذلكة إطارية حول اقتصاديات الهجرة، مجلة آفاق الهجرة، العدد السادس، مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان.
٣٩. عبده، هاني خميس (٢٠١٠) حقوق الإنسان والمرأة: تحليل خطاب التمييز والتمكين كما تعكسه المدونات، المؤتمر العلمي الدولي لكلية الحقوق: حقوق المرأة في مصر والدول العربية.

٤٠. عبيكشي، عبد القادر سعيد (٢٠١٦) ميكانيزم الابتكار وبناء الدولة الذكية: مقاربة تركيبية في فهم ثنائية المعرفة والرشادة، دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٥، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

٤١.علوط، عمر (٢٠١٧) تحولات العمل واتجاهاته المستقبلية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، إضافات، العدد ٣٧، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، لبنان.

٤٢. فرح، عبد الإله (٢٠١٨) السوسيولوجيا البراغماتية لدى لوك بولتانسكي، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط.

٤٣. فرحان، جمال عزيز (٢٠١٢) أسواق العمل في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٠، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية.

٤٤. كريم، التومي الرمح (٢٠١١) الاستهلاك في ضوء الاتجاهات النظرية المختلفة، مجلة كلية الآداب، العدد ١٨، أبريل، جامعة طرابلس، ليبيا.

٤٥. محمد، وارث (٢٠١٣) الفساد وأثره على الفقر إشارة إلى حالة الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد ٨، الجزائر.

٤٦. مدحت، منى محمد كمال الدين (٢٠٠٤) أثر العولمة والخصخصة وإعادة الهيكلة على تفاقم ظاهرة البطالة: دراسة تطبيقية في مجتمع محلي حضري، المؤتمر السنوي التاسع: إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٤٧. نصار، هبة (٢٠٠٧) المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال في مصر: بحث ميداني استطلاعي، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٣٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

٤٨.هايني، باتريك (٢٠١٥) إسلام السوق، ترجمة: عومرية سلطاني، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة.

٤٩.والاث، رس (٢٠١٠) النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة: محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.

٥٠. ياسف، عبد الكريم (٢٠١٦) الاقتراب الشبكي للظواهر الاجتماعية كاتجاه نظري جديد في علم الاجتماع الحضري، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، العدد الثاني، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.
51. Adger, W. Neil , Pulhin, Juan M (2014) Human Security, Cambridge University Press, New York.
52. Aidt, Toke .S (2009) Corruption, institutions, and economic development, Oxford Review of Economic Policy, Volume 25, Issue 2, Summer.
53. Aspers, Patrik & Frederick F. Wherry (2012) The Culture of Markets. Cambridge and Malden, MA: Polity Press.
54. Aydin, Derya Guler, Itir Ozer-Imer (2019) At the Crossroads of History and Theory: Weber, Schumpeter and Economic Sociology, Panoeconomicus, Vol. 66, Issue 4.
55. Barnes, Matt (2019) Social Exclusion in Great Britain An Empirical Investigation and Comparison with the EU, 1st Edition, Routledge, London.
56. Bandelj, Nina , Paul J Morgan (2015) Culture and Economy, in International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences (Second Edition), Elsevier Ltd. All rights reserved.
57. Boltanski, Luc (2011) On Critique: A Sociology of Emancipation, Translated by Gregory Elliott; Cambridge: Polity Press.
58. Burawoy, Michael (2007)Public sociology vs. the market, Socio-Economic Review , Volume 5, Issue 2, April.
59. Burns,Paul, Jim Dewhurst (2016) Small Business and Entrepreneurship, Second Edition, Palgravem, New york.
60. Cahayani ,Ati (2017) he Role of Entrepreneurial Spirit in Indonesian Youths and Housewives to Reduce Unemployment and Poverty Rate, IGI Global Disseminator of Knowledge.

61. Charles M. A. Clark (2019) Introduction: Catholic Social Thought vs. the Economy of Exclusion, American Journal of Economics and Sociology, Volume 78, Issue 4, September.
62. Carruthers, Bruce G, Brian Uzzi (2000) Economic Sociology in the New Millennium, Contemporary Sociology, Vol. 29, No. 3,May.
63. Chen, Minglu (2015) From Economic Elites to Political Elites: private entrepreneurs in the People's Political Consultative Conference, Journal of Contemporary China, Volume 24, Issue 94.
64. David A. Zalewski (2019) Uncertainty and the Economy of Exclusion: Insights from Post-Keynesian Institutionalism, Journal of Economics and Sociology, Volume 78, Issue 4, September.
65. D. Beamish, Thomas (2007) Economic Sociology in the Next Decade and Beyond, American Behavioral Scientist, Volume 50, Number 8, April, Sage Publications.
66. Dwyer, Larry , Forsyth, Peter , Dwyer, Wayne (2020) Tourism economics and policy, 2nd Edition, Channel View Publications, Limited.
67. England, Paula and Folbre, Nancy (2013) Gender and Economic Sociology, Northwestern University, October.
68. Eugenio, Juan Luis (2004) Tourism and Economic Growth in Latin American Countries: A Panel Data Approach, FEEM Working Paper No. 26.
69. E. Fuatkeyman and Ahmet Icduygu (2003) Globalization, Civil Society and Citizenship in Turkey: Actors, Boundaries and Discourses , Citizenship Studies, Vol. 7, No. 2, Carfax Publishing.
70. Fawcett, Jacqueline (2013) Thoughts About Multidisciplinary, Interdisciplinary, and Transdisciplinary Research, Nursing Science Quarterly, 26(4), Sage Publication.

71. Fligstein, Neil, Cyrus Dioun (2015), Economic Sociology, in International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences (Second Edition), Elsevier Ltd. All rights reserved.
72. Fligstein, Neil (2002) The architecture of markets: An economic sociology of twenty-first-century capitalist societies,Princeton University Press,New Jersey.
73. Fukuda-Parr ,Sakiko (2003) New Threats to Human Security in the Era of Globalization, Journal of Human Development, Volume 4, Issue 2. Granovetter, Mark (1990) The Old and New Economic Sociology; A History and an Agenda, In: Beyond The Marketplace, Rethinking Economy and Sociology, by Friedland, Roger and A.F.Robertson, Aldine de Gruyter, New York.
74. Granovetter, Mark (1985) Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness, American Journal of Sociology, Volume.91, Issue.3, Nov, Jstor.
75. Granovetter, Mark (1973) The strength of weak ties, American journal of sociology, Vol. 78, No. 6,May.
76. Gildingm Michael (2005) The new economic sociology and its relevance to Australiam Journal of Sociology, The Australian Sociological Association, Volume 41,3.
77. Gereffi,Gary (2005) The global economy: organization, governance, and development, In: The Handbook of Economic Sociology, Edited by Smslser,Neil and Swedberg Richard, Princeton University Press, New York.
78. Godart ,Frédéric (2012) Economic sociology at the crossroads, Book Review, First Published October 31.
79. Hacker, Jacob S. and Huber, Gregory A (2014) The Economic Security Index: A New Measure For Research And Policy Analysis, Review of Income and Wealth Series 60, Supplement Issue, May.

80. Hedström, Peter (2017) Analytical Sociology and Theories of the Middle Range, The Oxford Handbook of Analytical Sociology Online.
81. Ivanenko, L. V (2019) Clusters, Digital Economy and Smart City, Digital Transformation of the Economy: Challenges, Trends and New Opportunities, AISC, volume 908,
82. Jenkins, Rhys (2005) Globalization, Corporate Social Responsibility and poverty, International Affairs, Volume 81, Issue 3, May.
83. Jorgenson, Andrew. K and Dick, Christopher (2011) World Economy, World Society, and Environmental Harms in Less-Developed Countries, Sociological Inquiry, Volume81, Issue1,February .
84. Kabeer, Naila (2012) Women's economic empowerment and inclusive growth: labour markets and enterprise development, Discussion Paper 29/12, Centre for Development Policy & Research, School of Oriental & African Studies, London.
85. Khaire ,Mukti (2017) Culture and Commerce: The Value of Entrepreneurship in Creative Industries, Stanford, CA: Stanford,
86. Lanchovichina, Elena (2018) Eruptions of Popular Anger: The Economics of the Arab Spring and Its Aftermath, World Bank Group, Washington.
87. Levin, Peter (2008) Culture and Markets: How Economic Sociology Conceptualizes Culture, ANNALS, AAPSS, 619, September.
88. Luigi Sacco, Pier (2011) Culture 3.0: A new perspective for the EU 2014-2020 structural funds programming, EENC Paper, April.
89. Nau ,Michael (2013) Economic Elites, Investments, and Income Inequality, Social Forces, Volume 92, Issue 2, December.

90. Nesadurai ,Helen E. S (2004), Introduction: economic security, globalization and governance, The Pacific Review, Vol. 17 No. 4, Rout ledge.

91. Newman, Carol (2020) Corporate Social Responsibility in a Competitive Business Environment, The Journal of Development Studies, , Published online: 13 Jan.

92. Newman, Edward (2010) Critical human security studies, Review of International Studies Volume 36, Issue 1, Cambridge University Press: 22 January.

93. Newell, William H (2003) Decision Making in Interdisciplinary Studies, Handbook of Decision Making, the Association for Integrative Studies. N.13.

94. Nohria, N. &eccles ,R.G (1992) Networks and organizations : structure, form and action, Boston.Harvard business school press.

95. Nunkoo1, Robin (2019) Tourism and Economic Growth: A Meta- regression Analysis, Journal of Travel Research, 1– 20, Sage Publications.

96. Nwogwugwu, Uche C. & Benedict (2015) Impact of Economic Crimes on Nigeria's Economic Prosperity under A Democratic Framework, International Journal of Business and Management; Vol. 10, No. 9, Canadian Center of Science and Education.

97. Odinye, Ifeoma Ezinne (2010) Gender, Feminism and Globalization in the 21st Century, The humanities and globalization, Nnamdi Aziki we University, Awka.

98. Petrov, Alexander (2013) Labour Culture in the Trap of Economic Globalization: View of Contemporary Economic Sociology, Journal of Economic Sociology, N.1, Daugavpils University Academic Publishing House "Saule". Daugavpils University,

99. portes ,jonathan (2019) the economics of migration Contexts, Vol. 18, Issue 2, ISSN 1536-5042, American Sociological Association.

100. Powell, Martin "Edited" (2019) Understanding The Mixed Economy of Welfare, 2nd edition, Policy Press, University of Bristol, UK.
101. Randolph, Susan and Sakiko, Fukuda-Parr (2010) Economic and Social Rights Fulfillment Index: Country Scores and Rankings, Journal of Human Rights, Volume 9, Issue 3.
102. Reda, Ayman (2019) Human Vicegerency and the Golden Rule: The Islamic Case Against Exclusion, American Journal of Economics and Sociology, Volume 78, Issue 4, September.
103. Richter, Rudolf (2015) New Economic Sociology and New Institutional Economics, Essays on New Institutional Economics, Springer.
104. Rizza , Roberto (2006) The Relationship between Economics and Sociology: The Contribution of Economic Sociology, Setting out from the Problem of Embeddedness, International Review of Sociology, Volume 16, Issue 1.
105. Rogowski, Robert (2017) Theoretical Reasons for Economic Sociology, Socio Economic Challenges, Volume 1, Issue 4, Armg Publishing.
106. Ross, Sandy (2014) The end(s) of economics and economic sociology, International Sociology Reviews, Vol. 29(5),Sage Publication.
107. Schlösser, Hans Jürgen and Schuhen, Michael (2017)The acceptance of the Social Market Economy in Germany, Citizenship, Social and Economics Education, Vol. 16,(1),Sage.

108. Sen, Amartya (2000) Social Exclusion: Concept, Application, and Scrutiny, Social Development Papers No. 1, Asian Development Bank.
109. Sebastian, Leena Mary (2009) Socio-cultural transformations through tourism: a comparison of residents' perspectives at two destinations in Kerala, India, Journal of Tourism and Cultural Change, Volume 7, Issue 1.
110. Shafir, Gershon (2006) The Globalization of Rights: From Citizenship to Human Rights, Journal Citizenship Studies, Volume 10, 2006 - Issue 3.
111. Smelser, Neil J, Swedberg, Richard (2005) The Handbook of Economic Sociology, Second Edition, Russell Sage Foundation, University Press, New York.
112. Steiner, Philippe (1995) Economic Sociology: A historical Perspective, The European Journal of The History of Economic Thought, Spring, Rout ledge.
113. Swedberg, Richard (2011) The Economic Sociologies of Pierre Bourdieu, Cultural Sociology, Reprints and permission,SAGE.
114. Swedberg, Richard (2007) Public sociology and economic sociology: introductory remarks, Socio-Economic Review, Volume 5, Issue 2, April.
115. Swedberg, Richard (2006) “The Toolkit of Economic Sociology", SOCIUS Working Papers, N4, Lisbon, March.
116. Swedberg, Richard (1997) New Economic Sociology: What Has Been Accomplished, What is Ahead? Acta Sociologia, Volume 40, Scandinavian Sociological Association.
117. Tchamyou, Vanessa Simen (2017) The Role of Knowledge Economy in African Business, Journal of the Knowledge Economy, december, Volume 8, Issue 4.

118. Titus, Suciu (2013) Liberalism and Globalization, Annals of the Constantin Brâncuşi, Economy Series, University of Târgu Jiu, Issue 1.
119. Tonkiss, Fran (2006) Contemporary Economic Sociology: Globalization, Production, Inequality, First Published, Routledge, New York.
120. Veselov ,Yuri (2013) Economic Sociology: Historical Development, Analytical Issues and Current Situation, Journal of Economic Sociology, N.1, Daugavpils University Academic Publishing House "Saule". Daugavpils University,
121. Wagner, Richard (2007) Fiscal sociology and the theory of public finance : an exploratory essay, Cheltenham,UK.
122. Wherry, Frederick F (2012) The Culture of Markets, Polity; 1 edition, January, Amazon .
123. W. Light ,Donald (2007) Globalizing Restricted and Segmented Markets: Challenges to Theory and Values in Economic Sociology , Annals, AAPSS, 610, March.
124. Yeffal, Nadia Y. Flores (2015) Migration and Social Capital, in International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences (Second Edition), Elsevier Ltd. All rights reserved.
125. Yenilmez, Füsun and Kılıç, Esin (2017) Handbook of Research on Unemployment and Labor Market Sustainability in the Era of Globalization,IGI Global Disseminator of Knowledge.
126. Zafirovski, Milan (2016) Toward Economic Sociology/Socio- Economics? Sociological Components in Contemporary Economics and Implications for Sociology, Sociologist, March, Volume 47, Issue 1.
127. Zafirovski, Milan and Barry B. Levine (1997) Economic Sociology Reformulated: The Interface between Economics and Sociology, The American Journal of Economics and Sociology, Vol. 56, No. 3 ,Jul.

128. Zelizer, Viviana (2017) The Social Meaning of Money: Pin Money, Paychecks, Poor Relief, and Other Currencies, Princeton University Press. Zellizer, V. A.
129. Zelizer, Viviana (2007) Past and Future of Economic Sociology, American Behavioral Scientists, 50 (8).
130. Zelizer, Viviana (2001) Economic Sociology, in International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciencesm Elsevier Ltd. All rights reserved.